في الشكل الرابع للقياس

تصنيف الفاضل المحقق

يعقوب زاباريلا

توفي سنة 1589 م

بسم الله الرحمن الرحيم

في الشكل الرابع للقياس

تصنيف الفاضل المحقق

يعقوب زاباريلا

توفي سنة ١٥٨٩ م

إعداد وتنسيق

محمود نبيل الحنفي الأزهري

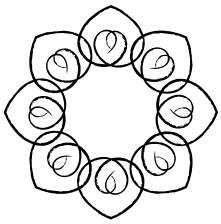

تنبيه: تمت ترجمة هذه الرسالة علىٰ مرحلتين، الأولىٰ من اللاتينية إلىٰ الإنجليزية، والثانية من الإنجليزية إلىٰ العربية، بأدوات الذكاء الاصطناعي، وقد اعتمدتُ علىٰ النسخة المضمَّنة في مجموعة الـ «Opera Logica» ، واعتمدت علىٰ الطبعة الأخيرة من هذه المجموعة والتي طبعت سنة ١٥٩٧م، ووضعَ الذكاء الاصطناعي عدَّة عناوين توضيحية بين قوسين ( ) ، وقد انتقيتُ منها فأثبتُ بعضها وحذفتُ بعضها، والله الموفِّق.

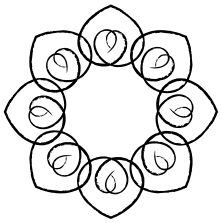

الفصل الأول: في تصدير الكتاب.

علىٰ الرغم من أن **أرسطو** في كتاب «التحليلات الأولىٰ»، استنادًا إلىٰ حجة راسخة وأسس متينة، لم يثبت سوىٰ ثلاثة أشكال للقياس، إلا أنه وجد من رأىٰ أنه قصر في ذلك ولم يستوفِ الأشكال، لتجاوزه الشكل الرابع الذي اكتشفه **جالينوس**، كما ينسبه إليه **ابن رشد** في الفصل الثامن من المقالة الأولىٰ من «التحليلات الأولىٰ»؛ ففي كتب **جالينوس** الباقية بين أيدينا اليوم لا نجد شيئًا عن هذا الشكل، ولعل **جالينوس** أشار إلىٰ هذا الأمر في كتب أخرىٰ مفقودة كان **ابن رشد** قد اطلع عليها.

ولمَّا كان من المعتقد أن رجلًا بهذا القدر لا يجرؤ علىٰ طرح هذا الرأي المخالف **لأرسطو** دون حجة صحيحة، فقد انبرىٰ رجال من أحذق العلماء للدفاع عن **جالينوس**، وسعوا جاهدين لنصرة مذهبه ضد **أرسطو**، وتحصينه بالحجج القوية، وتبرئته من اعتراضات **ابن رشد**.

وبما أن هذا الخلاف قائم بين كبار الرجال، فقد رأينا من الجدير بنا أن ننظر فيه بعناية، لا سيما وقد أتيحت لنا الفرصة لبسط أمور كثيرة تتعلق بجميع الأشكال، وهي أمور جديرة بالفهم، ولكن لا يعرفها إلا القليل، وبدون معرفتها لا يمكننا الحديث بدقة عن الشكل الرابع.

وسوف نتبع في هذا الفحص الترتيب التالي:

- أولاً: سنوضح ماهية هذا الشكل الرابع،
- ثم سنعرض كافة الحجج التي يمكن سوقها دفاعًا عن **جالينوس** لإثباته،

- وبعد ذلك سنشرع في تبيان الحق،
- ونعرض حجج **ابن رشد** ضد **جالينوس،**
- وفي الوقت نفسه سنزن ردود الأطباء لنعرف ما إذا كانوا قد دافعوا عن **جالينوس** كفايةً في وجه حجج **ابن رشد،**
- وأخيراً سنفند حجج الأطباء التي سيقت ضد **أرسطو**.

الفصل الثاني: في بيان أصل عدد أشكال القياس.

قبل أن نشرح الشكل الرابع، يجب أن نفهم من أين نشأ تنوع الأشكال.

أولاً: وقبل كل شيء، يجب ملاحظة ما ذكره **ابن رشد** في المقالة الأولىٰ من «التحليلات الأولىٰ»، الفصلين الخامس والثامن، وفي «تلخيص» الكتاب نفسه، الفصل الأول، وما ذكره أيضاً **الإسكندر [الأفروديسي]** في بداية الشكل الثاني؛ وهو ما يقر به ويسلم به المدافعون عن **جالينوس** أنفسهم؛ وهو أن القياس الذي اعتبره **أرسطو** في كتب «التحليلات الأولىٰ» هو القياس القائم علىٰ مسألة محددة، أي علىٰ نتيجة معينة ومقررة يُراد استنتاجها من خلال القياس؛ فما يسميه اليونانيون «مشكلة» ، يسميه **ابن رشد** «مسألة» ، والتي تسمىٰ بعد إجراء القياس «نتيجة» ، ويقصد **الإسكندر** و**ابن رشد** الإشارة إلىٰ أننا لا نشرع في القياس عشوائياً ونحن نجهل ما نريد إثباته، بل إنه قبل صياغة المقدمات، تكون أمامنا مشكلة معينة نرغب في استنتاجها بالقياس؛ وهذه المشكلة، أو هذه النتيجة، تتكون من حدين: الموضوع والمحمول.

ويُطلق علىٰ الموضوع عادةً «الطرف الأصغر»،

وعلىٰ المحمول «الطرف الأكبر،

ويسميهما **ابن رشد** «موضوع المسألة» و «محمول المسألة».

وبعد وضع المسألة المراد استنتاجها بالقياس أمامنا، نبحث فوراً عن حد ثالث يسمىٰ «الحد الأوسط»، والذي بربطه بكل من طرفي المسألة المقترحة، نصوغ مقدمتين تُستنتج منهما المسألة نفسها.

وهذا الحد الأوسط، بأي طريقة رُبط بمحمول المسألة – سواء كان موضوعاً له أو محمولاً عليه – فإنه يشكل «المقدمة الكبرىٰ»؛ أما بربطه بأي طريقة بموضوع المسألة فإنه يشكل «المقدمة الصغرىٰ»: ومن هاتين المقدمتين نستنتج المسألة المقترحة من البداية، والتي تسمىٰ حينئذٍ «النتيجة» مع تغير اسمها.

ومن هنا يتضح السبب في تسمية كتب «التحليلات الأولىٰ» بـ «التحليلية»؛ لأنها تعلّم كيفية تحليل النتيجة المقترحة إلىٰ مبادئها من حيث الصورة؛ فهي تعلّم كيفية إيجاد مقدمتين لاستنتاج تلك النتيجة؛ والانتقال من النتيجة المقترحة إلىٰ إيجاد المبادئ هو «التحليل»؛ لأنه انتقال من المتأخر إلىٰ المتقدم، وبطريقة ما من المعلول إلىٰ إيجاد العلة.

وبما أن الأمر كذلك، فقد وجد **أرسطو** عدد الأشكال من خلال الأنماط المختلفة لربط الحد الأوسط بالطرفين، وهو عدد لا يؤخذ من شيء آخر سوىٰ المواضع المختلفة للحد الأوسط بالنسبة للطرفين: فإذا كان الأوسط محمولاً في المقدمتين علىٰ كل من الطرفين، فهو بموقعه الأعلىٰ و (كما يسميه **أرسطو**) الأول، ومنه ينشأ «الشكل الثاني»؛ أما إذا كان موضوعاً لكليهما، فهو بموقعه الأدنىٰ و (كما يسميه **أرسطو**) الثالث، ومنه ينشأ «الشكل الثالث»؛ أما إذا كان موقعه في الوسط، أي محمولاً علىٰ الطرف الأصغر وموضوعاً للأكبر، فينجم عن ذلك «الشكل الأول».

وإذا سأل سائل لماذا يسمىٰ في الشكلين الآخرين «الحد الأوسط» رغم أنه لا يحتل الموضع المتوسط بين الطرفين؟

فالجواب أنه يمكن تسميته أوسطاً بوجهين:

١. إما بسبب القوة والفاعلية في استنتاج النتيجة،

وبهذا المعنىٰ يسمىٰ أوسطًا في جميع الأشكال؛ لأنه به تُستنتج النتيجة،

٢. أو بسبب الموضع والرتبة بين الطرفين، وبهذا المعنىٰ لا يكون أوسطًا إلا في الشكل الأول وحده.

هذا هو رأي **أرسطو** فيما يتعلق بعدد الأشكال.

الفصل الثالث: في بيان الشكل الرابع.

لكن **جالينوس** يبدو أنه وجد موضعاً رابعاً للحد الأوسط، وبالتالي شكلاً رابعاً؛ والموضع الرابع هو أن يوضع الحد الأوسط موضوعاً للطرف الأصغر في المقدمة الصغرىٰ، ومحمولاً علىٰ الطرف الأكبر في المقدمة الكبرىٰ؛ ولكي نفهم ذلك، دعونا نسوق أمثلة: لتكن النتيجة المراد استنتاجها هي: «بعض الأجسام إنسان»؛ وليكن الحد الأوسط هو «حيوان»: ستكون المقدمة الكبرىٰ: «كل إنسان حيوان»، والمقدمة الصغرىٰ: «كل حيوان جسم»؛ ومن ثمّ يتبع في الشكل الرابع أن «بعض الأجسام إنسان»؛ لأنه لو أُخذت تلك المقدمة «كل حيوان جسم» كبرىٰ، والمقدمة «كل إنسان حيوان» صغرىٰ، لنتج أن «كل إنسان جسم»، ولكان ذلك شكلاً أولاً لا رابعاً؛ ولكن عندما تُؤخذ المقدمات علىٰ نحو عكسي، لا يعود شكلاً أولاً بل رابعاً، ومنه تُستنتج نتيجة عكسية: وبما أن الموضع مختلف، فلا بد من وجود شكل مختلف (كما يقول أتباع **جالينوس**) يكون هو الرابع في العدد، حيث لا يحتل الحد الأوسط فيه الموضع المتوسط، ولا الأعلىٰ، ولا الأدنىٰ؛ بل يحتل الموضعين الأعلىٰ والأدنىٰ معاً: فهو أعلىٰ من الأكبر، وأدنىٰ من الأصغر.

وبالمثل إذا كانت النتيجة المقترحة سالبة، (الضرب السالب من الشكل الرابع): «بعض الأجسام ليس إنساناً»، يمكننا القياس في الشكل الرابع هكذا من خلال الأوسط «حجر»: «لا إنسان حجر» (وهي المقدمة الكبرىٰ)؛ «كل حجر جسم» (وهي المقدمة

الصغرىٰ)؛ ومنهما نستنتج أن «بعض الأجسام ليس إنساناً»؛ وهذا الضرب سينتج دوماً مثل هذه النتيجة، ولا يمكن وضعه في أي شكل آخر سوىٰ الرابع.

ويبدو أن هذا الشكل الرابع يشبه الشكل الثالث في أنه لا ينتج نتيجة كلية أبداً، بل دائماً جزئية، موجبة كانت أم سالبة، تماماً كما يفعل ذلك الشكل.

الفصل الرابع: في عرض حجج كثيرة لصالح الشكل الرابع.

يمكننا من خلال عدة حجج أن نبين أن هذا الشكل الرابع مفيد ويجب عده ضمن الأشكال الثلاثة الأخرىٰ.

الحجة الأولىٰ مأخوذة مما قيل للتو، وهي وجود موضع رابع للحد الأوسط بالنسبة للطرفين؛ إذن يوجد شكل رابع مفيد.

وقد سبق بيان المقدم، والتالي واضح كذلك؛ لأن **أرسطو** لم يضع عدد الأشكال لأي سبب آخر سوىٰ اختلاف موضع الحد الأوسط بالنسبة للطرفين.

علاوة علىٰ ذلك، فإن القياس الصحيح هو ما ينطبق عليه تعريف القياس الذي وضعه **أرسطو**؛ وتعريف القياس ينطبق علىٰ أقيسة الشكل الرابع: إذن هي أقيسة صحيحة.

والمقدمة الصغرىٰ ثابتة؛ لأن قياس الشكل الرابع هو قول إذا وُضعت فيه مقدمتان، لزم عنهما بذاتهما نتيجة مختلفة عنهما بالضرورة، كما اتضح في الأمثلة.

وعلاوة علىٰ ذلك، فإن الأقيسة الصحيحة هي التي تكتمل وتثبت بالرد إلىٰ الشكل الأول؛ وجميع أقيسة الشكل الرابع من هذا النوع؛ إذن هي صحيحة.

والمقدمة الكبرىٰ **لأرسطو**، الذي يبدو أنه لم يبين صحة أقيسة الشكلين الثاني والثالث بأي سبب آخر سوىٰ ردها إلىٰ الشكل الأول؛ والمقدمة الصغرىٰ ثابتة؛ لأن ذلك الضرب الموجب من الشكل الرابع الذي عرضناه، يثبت برده إلىٰ ضرب «باربارا»

(Barbara) بمجرد عكس ترتيب المقدمات وعكس النتيجة الكلية إلىٰ جزئية: فمن هذه المقدمة الكبرىٰ «كل حيوان جسم» (التي كانت صغرىٰ في الشكل الرابع)، ومن هذه المقدمة الصغرىٰ «كل إنسان حيوان» (التي كانت كبرىٰ في الشكل الرابع)، نستنتج في «باربارا» أن «كل إنسان جسم»، ومن هذه النتيجة يُستنتج العكس الجزئي «بعض الأجسام إنسان»، وهي النتيجة التي كانت في الشكل الرابع.

أما الضرب الآخر الذي ذكرناه، وهو الضرب السالب من الشكل الرابع، فيُرد إلىٰ ضرب «فيريو» (Ferio) بعكس الكبرىٰ إلىٰ كلية والصغرىٰ إلىٰ جزئية، علىٰ هذا النحو: «لا حجر إنسان»؛ «بعض الأجسام حجر»؛ إذن «بعض الأجسام ليس إنساناً»، وهي ذات النتيجة في الشكل الرابع.

وأخيراً يمكننا الاحتجاج هكذا: إن **أرسطو** لم يحكم بعدم فائدة ضروب الأشكال إلا لكونها لا تنتج شيئاً يقينياً؛ فحين تجتمع المقدمات نفسها تارة تنتج موجبة وتارة سالبة؛ ولكن لا يمكننا قول ذلك عن هذين الضربين من الشكل الرابع؛ فكل منهما دائماً، وفي كل مادة، ينتج نتيجة يقينية؛ فالموجب ينتج دائماً موجبة جزئية ولا ينتج سالبة أبداً؛ والسالب ينتج دائماً سالبة جزئية ولا ينتج موجبة أبداً؛ فهي إذن ليست بلا فائدة: فهي إذن صحيحة ومفيدة: إذن يجب إعطاؤها موضعاً في أشكال القياس: ولكن لا يمكن وضعها في أي من الأشكال الثلاثة بسبب اختلاف موضع الحد الأوسط: إذن يجب أن يُخصص لها شكل رابع متميز عن الأشكال الثلاثة الأخرىٰ.

هذه هي الأمور التي يسوقها الأطباء، أو يستطيعون سوقها، لتأييد رأي **جالينوس**.

الفصل الخامس: في ثنائية المنطق، وثنائية القياس: الطبيعي والصناعي.

ضد هذا الشكل الرابع، يحتج **ابن رشد** بقوة بالغة نيابة عن **أرسطو**، ولكن لكي تُفهم حججه، يجب أولاً معرفة أمور كثيرة تتعلق بجميع الأشكال، وبدون معرفتها لن يُفهم حق هذا الأمر ولا حجج **ابن رشد** فهمًا جيدًا.

أول هذه الأمور ما صرح به **أرسطو** نفسه في نهاية المقالة الثانية من «تبكيت السفسطائيين»، وهو أن **أرسطو** كان أول مخترع وواضع لصناعة القياس، التي لم يكتب عنها أو يعلمها أحد قبله؛ وهذا ما يشهد به **الإسكندر** في المقالة الأولىٰ من «التحليلات الأولىٰ»، القسم الثاني، الفصل الثالث، قائلاً: «**أرسطو** هو أول من اخترع الطريقة القياسية، التي لم يعرفها أحد قبله»؛ ومخترع هذه الصورة يمكننا تسميته مخترع صناعة المنطق بأكملها؛ لأن هذه هي الصورة المشتركة لجميع الطرق، أو لجميع آلات المنطق، كما أوضحنا بإسهاب في كتابنا «في المناهج».

ولكن الكيفية التي اخترع بها **أرسطو** صناعة المنطق وبناها تتضح مما قلناه في مكان آخر عن طبيعة المنطق؛ فبما أن المنطق ثنائي:

١. أحدهما طبيعي

٢. والآخر صناعي

فإن المنطق الطبيعي لم يخترعه أحد ولم يضعه أحد؛ لأنه قوة غريزية مغروسة في عقول البشر، يستخدمها حتىٰ أجهل الناس في صياغة الأقيسة والحجج؛ إذ اكتسبوها

دون دراسة ولا تعب؛ أما المنطق الصناعي فهو الذي يُقال إن **أرسطو** اخترعه ووضعه؛ فمن المنطق الطبيعي الذي استخدمه الآخرون بهداية الفطرة وحدها، استولد **أرسطو** المنطق الصناعي، وذلك بملاحظة الطرق والترقيات التي كان يتفلسف بها الآخرون عبر المنطق الطبيعي، وردها جميعاً إلىٰ قواعد وقوانين الصناعة، تماماً كما عرضنا في الموضع المذكور.

وبما أن **أرسطو** بنىٰ صناعة القياس من المنطق الطبيعي ومن القياس الطبيعي؛ فقد أراد ألا ينظر في أي قياس لا يسير وفق الطريق الطبيعي، أي الطريق الذي اعتاد البشر السير فيه بهداية الغريزة الطبيعية، بل إنه أراد أيضاً رد جميع الأقيسة المنتجة إلىٰ الأقيسة الطبيعية، وبيان قوتها وضرورتها من خلال قوة وضرورة الأقيسة الطبيعية المعروفة فطرياً لجميع البشر: ولكن الأقيسة الصناعية لا يمكن استنباطها من الطبيعية وتأكيدها بها ما لم تكن مشابهة لها وموافقة لها.

فلو كانت مضادة أو غير مشابهة، فكيف يمكن توليد هذه من تلك، أو كيف يمكن تأكيد هذه بتلك؟

ولكن يجب ملاحظة أمر ما، لئلا نخطئ في قراءة **ابن رشد** بسبب اشتراك اللفظ: فعندما نقول «القياس الصناعي»، يمكننا فهم شيئين:

١. فإما أن نفهم القياس الصناعي المستمد من الطبيعي والمشابه له، كما قلنا، كجميع الأقيسة التي يتناولها **أرسطو** في الأشكال الثلاثة: فهي تسمىٰ صناعية لأنها استُمدت من الطبيعية عن طريق الصناعة،

٢. أو نفهم «الصناعي» بوصفه مقابلاً للطبيعي ومضاداً له؛ لأنه لا ينتج وفق الطريق الطبيعي، بل وفق الصنعة واختراع أحد البشر: وبهذا المعنىٰ يسمي

ابن رشد جميع أقيسة الشكل الرابع «صناعية»، أي مضادة للطبيعية؛ لأنها لا تسير في الطريق الطبيعي الذي اعتاد معظم البشر السير فيه، كما سنبين لاحقًا.

أما الأقيسة التي اعتبرها **أرسطو** فيسميها **ابن رشد** «طبيعية»، أي تحاكي الطبيعة وتحفظ الترتيب الطبيعي: وهي نفسها التي يمكننا تسميتها صناعية من حيث إنها رُدّت إلىٰ قواعد الصناعة، ومع ذلك لم تخرج عن الطريق الطبيعي كما قيل.

ومن هذه الأمور التي قيلت عن القياس الطبيعي والصناعي، يُستخلص حل لشك معين يقلق الكثيرين؛ وهو أن **أرسطو** في كتاب «المقولات» وكتاب «العبارة» كثيراً ما يحتج ويصيغ أقيسة، رغم أنه لم يعلّم شيئًا عن القياس بعد: وهو ما لا يبدو صحيحًا في ظاهره؛ لأننا لا نستطيع استخدام آلة قبل صنعها؛ والقياس يُصنع ويُركب في «التحليلات الأولىٰ».

لهذا نقول إن القياس الصناعي كان مجهولاً بالفعل قبل كتاب «القياس»، ولكن استخدام القياس الطبيعي لم يُسلب لأجل ذلك، إذ يستخدمه حتىٰ أجهل الناس دون أي معرفة بصناعة المنطق: **فأرسطو** إذن كان قادراً قبل كتب «التحليلات» علىٰ استخدام القياس كآلة طبيعية، لا كآلة مصنوعة صناعيًا، ويمكننا أن نتلقىٰ التعليم منه بفضل قوة الاستدلال المغروسة فينا، حتىٰ وإن لم نكن بعد مهرة في صناعة القياس.

الفصل السادس: في أن «المقول علىٰ الكل» و«المقول علىٰ لا شيء» هما الأصول الطبيعية لجميع الأقيسة المنتجة.

بما أن **أرسطو** قد عزم علىٰ استنباط جميع الأقيسة المركبة بالصناعة من الأقيسة الطبيعية، فقد وضع لهذا السبب في الفصل الأول من المقالة الأولىٰ من «التحليلات» قاعدتي «المقول علىٰ الكل» (dictum de omni) و«المقول علىٰ لا شيء» (dictum de nullo) بوصفهما القياسات الطبيعية نفسها، وجذوراً لجميع الأقيسة الصناعية التي سيتناولها في ذلك الكتاب: ولذلك قال **ابن رشد** بحق في «تلخيص» تلك الكتب، الفصل الأول: «المقول علىٰ الكل هو الأصل والمبدأ لجميع الأقيسة المنتجة»: ففي الحقيقة، من «المقول علىٰ الكل» تستمد جميع الأقيسة الموجبة أصلها، كما تستمد جميع الأقيسة السالبة أصلها من «المقول علىٰ لا شيء»، بوصفهما مصدرين حاضرين ومعروفين جداً، يستقي منهما حتىٰ غير المتعلمين الأقيسة دون أي معرفة بصناعة المنطق.

لذا يجب الحذر الشديد، لئلا نظن – كما يظن الكثير من أساتذة المنطق والفلسفة – أن «المقول علىٰ الكل» ليس سوىٰ قضية موجبة كلية، وأن «المقول علىٰ لا شيء» هو قضية سالبة كلية، في كل منهما حدان، أحدهما يُحمل كلياً علىٰ الآخر: فهذا تقدير خاطئ يدمر براعة **أرسطو** بأكملها في ذلك الكتاب، بل إن هاتين القاعدتين هما قياسان كاملان يتكونان من ثلاثة حدود مرتبة بذلك الترتيب وفق الحمل، بحيث يكون أحد

الحدود في ذروة الحمل وأولاً في الرتبة، ويُحمل كليـًا علىٰ الثاني؛ إيجابـًا في «المقول علىٰ الكل» وسلبـًا في «المقول علىٰ لا شيء»، كمـا تظهـر الكلمتـان «كل» و«لا أحد»؛ أما الحد الثاني فيُحمل علىٰ حد ثالث هو الأخير في الرتبة والأدنىٰ في الحمل، ويكون مندرجـًا تحت الثاني اندراج الجزء الموضوعي تحت الكل: لذا يسمىٰ ذلك الحد الثاني «كلاً» بالنسبة للحد الأدنىٰ، وهو الحد الأوسط في القياس؛ أما ذلك الحد الأعلىٰ الذي يُحمل علىٰ الكل فهو «الطرف الأكبر»؛ والأدنىٰ الذي يُحمل عليه الكل هو «الطرف الأصغر».

فعندما ننطق بـ «المقول علىٰ الكل» أو «المقول علىٰ لا شيء» ونبين قوتهما، فإننا نصرح بقياس كامل.

فإنا نضع مقدمتين ونستنتج منهما نتيجـة: فعندمـا نحمل الحد الأعلىٰ كليـًا علىٰ الثاني الذي يسـمىٰ «كلاً»، فإننا نصـوغ المقدمة الكبرىٰ التي تكون دائمـًا كلية، تارة موجبة وتارة سـالبة؛ وعندما نأخذ الجزء تحت الكل، فإننا نردف ذلك بالمقدمة الصغرىٰ التي تكون دائمـًا موجبة؛ إذ لا يمكن أن يكون هناك كل وجزء إذا كانت سالبة: فالكل يُحمل إيجابـًا علىٰ الجزء الموضوعي، ولا يسمىٰ جزءاً له إذا حُمل سلبـًا عليه ما دام لم يندرج تحته؛ ولكن عندما نردف ذلك بحمل المحمول الأعلىٰ علىٰ الجزء بنفس الطريقة التي حُمل بها علىٰ الكل، فإننا نسـتنتج النتيجة التي يمكن أن تكون موجبة وسـالبة، وكلية وجزئية: فهي في الكيف تتبع المقدمة الكبرىٰ (التي تكون تارة موجبة وتارة سـالبة)، وفي الكم تتبع الصـغرىٰ (التي تكون تارة كلية وتارة جزئية)؛ لأن الجزء تحت الكل يمكن أخذه كليـًا كقولنا «كل إنسـان حيوان»، وجزئيـًا كقولنا «بعض الناس حيوان».

كانت كل هذه الأمور معروفة حق المعرفة **لابن رشد**، الذي يبيِّن في نهاية الفصل الأول من المقالة الأولىٰ من «التحليلات» الفرق بين «المقول علىٰ الكل» والقضية الموجبة الكلية، وكذلك بين «المقول علىٰ لا شيء» والقضية السالبة الكلية: ثم يقول في الفصل الخامس: إن «المقول علىٰ الكل» و«المقول علىٰ لا شيء» يستلزمان بالضرورة شرطين:

١. الأول أن تكون المقدمة الكبرىٰ كلية دائماً،

٢. والثاني أن تكون الصغرىٰ موجبة دائماً.

فهو يقصد إذن أن هاتين القاعدتين تعنيان قياسات كاملة لا مجرد قضايا بسيطة: أما في الفصلين العاشر والرابع عشر من نفس الكتاب، فيقول **ابن رشد**: إن اعتبار «الكل والجزء» في القياس المنتج عبر «المقول علىٰ الكل أو لا شيء» لا مكان له إلا في المقدمة الصغرىٰ، (الكل والجزء في المقدمة الصغرىٰ): وبالتالي فإن الصغرىٰ دائماً موجبة؛ أما في المقدمة الكبرىٰ فلا يوجد كل وجزء، إذ يمكن أن تكون موجبة وسالبة؛ ومع ذلك فهي دائماً كلية وليست جزئية أبداً؛ لأنه لو كانت جزئية، لما وجد فيها «المقول علىٰ الكل أو لا شيء»: وهكذا يسمي **ابن رشد** «الكل والجزء» الحد الأوسط والطرف الأصغر، الذي يُؤخذ تحت الأوسط اندراج الجزء تحت الكل.

ولكن ما قلناه عن «الكل والجزء» يجب أن يُفهم بطريقة سليمة، لئلا يظن أحد أنه يجب دائماً أخذ النوع تحت الجنس أو الفرد تحت النوع؛ بل نأخذ «الكل والجزء» بمعناهما الواسع والفسيح، دون التقيد بشروط المواد، بحيث إن كل ما يُحمل إيجاباً علىٰ غيره يقال إن له تجاهه تلك العلاقة التي للكل تجاه الجزء: لذا في كل قضية موجبة نقول إن الموضوع جزء من المحمول؛ فإذا قلنا «كل إنسان ضاحك»، اعتُبر «ضاحك»

هو الكل و«إنسان» هو الجزء؛ وإذا قلنا «بعض الحيوان إنسان»، اعتُبر «إنسان» هو الكل و«حيوان» هو الجزء: ففي «التحليلات الأولىٰ» لا نعتبر المادة بل الصورة ونمط القول فقط؛ بل إننا نجرد الصورة من جميع شروط المادة لدرجة أننا لا نلتفت حتىٰ لصدق القضايا أو كذبها، بل فقط لكونها موضوعة ومسلمة؛ لأننا لا ننظر حتىٰ في كون النتيجة المستنتجة صادقة أم كاذبة، بل فقط في لزومها بالضرورة عن المقدمات الموضوعة؛ فهذا هو النظر في الصورة وحدها دون أي مادة : أما الصدق والكذب فهما شرطان يتعلقان بالمادة.

ومن هذه الأمور يتضح أن «المقول علىٰ الكل» و«المقول علىٰ لا شيء» يتضمنان الشكل الأول وحده (المقول علىٰ الكل والمقول علىٰ لا شيء يتضمنان الشكل الأول فقط)؛ لأنه في كليهما يجب أن يكون الأوسط أوسطًا بالموضع: فبما أنه «كل»، يجب أن يُحمل علىٰ الجزء؛ ويجب أيضًا أن يكون موضوعًا للحد الآخر الأعلىٰ كما أوضحنا: ومن هنا ينشأ أربعة ضروب – لا أكثر – للشكل الأول.

ففي «المقول علىٰ الكل»، إذا أُخذ الجزء كليًا تحت الكل، نشأ الضرب المسمىٰ «باربارا» (Barbara)؛ وإذا أُخذ جزئيًا، نشأ «داريي» (Darii)؛ وهكذا في «المقول علىٰ لا شيء»، إذا أُخذ الجزء كليًا تحت الكل، نشأ «سيلارنت» (Celarent)؛ وإذا أُخذ جزئيًا، نشأ «فيريو» (Ferio)؛ ولا توجد ضروب أكثر من هذه في الشكل الأول للسبب الذي ذكرناه.

أما الأشكال الأخرىٰ فلا تندرج تحت «المقول علىٰ الكل ولا شيء» إلا إذا رُدَّت إلىٰ الشكل الأول؛ لأن لكل منها حداً أوسط موضوعًا خارج الطرفين الآخرين، حيث لا تتبين قوة وفاعلية هذين المبدأين: ولذلك يقول **ابن رشد** في المقالة الأولىٰ من

«التحليلات»، الفصل الرابع والعشرين، إن «المقول علىٰ الكل» موجود في الشكل الأول بالفعل، وفي الأشكال الأخرىٰ لا بالفعل بل بالقوة؛ و**أرسطو** في الفصل الخاص بالشكل الأول لم يستخدم سببًا آخر لإثبات الضروب المفيدة من الشكل الأول سوىٰ قاعدتي «المقول علىٰ الكل» و«المقول علىٰ لا شيء».

فبواسطة «المقول علىٰ الكل» بين فاعلية الضربين الموجبين؛ وبواسطة «المقول علىٰ لا شيء» بين فاعلية الضربين السالبين، موضحًا - كما لو كان عبر أقيسة مغروسة فينا طبيعيًا - قوة الأقيسة المركبة بالصناعة.

ولأن **أرسطو** أراد ألا يقبل أيَّ قياس مصنوع بالصناعة ما لم تثبت فاعليته عبر هذين الأصلين الطبيعيين، فقد أراد إثبات جميع الأقيسة الأخرىٰ في الشكلين الثاني والثالث عن طريق الرد إلىٰ الشكل الأول؛ إذ بذلك تصبح فاعلية هذين المبدأين الطبيعيين، التي لم تكن تظهر من قبل، بينة وظاهرة فيها أيضًا.

الفصل السابع: في رد الأقيسة الأخرىٰ إلىٰ الشكل الأول.

لا ينبغي أن نغفل عن بيان عدد الوجوه التي يتم بها هذا الرد، ولأي سبب يقع.

قد يظن ظانٌّ أن أقيسة الأشكال الأخرىٰ تُردُّ إلىٰ شكلها الخاص (الأول) لعلة جعلها ضرورية ومنتجة، وهو قولٌ لا ينبغي أن يُقال البتة؛ إذ إن هذه الأقيسة تمتلك القوة الاستنتاجية الضرورية بذاتها، دون حاجة إلىٰ أي ردٍّ للشكل الأول.

فلولا كان الأمر كذلك، لما انطبق عليها تعريف القياس الذي وضعه **أرسطو**، والذي نص فيه علىٰ أن النتيجة تلزم بالضرورة عن المقدمات الموضوعة دون الحاجة إلىٰ افتراض أي حد خارجي؛ وبهذا التعريف أراد **أرسطو** أن يشمل جميع الأقيسة المنتجة في الأشكال الثلاثة؛ لأنه بعد تعريفه للقياس بهذا المعنىٰ الواسع، عاد فقسمه إلىٰ قياس من الشكل الأول وسماه «كاملاً»، وإلىٰ ما يقع في الأشكال الأخرىٰ وسماه «غير كامل»، وعليه، فإن للشكلين الثاني والثالث من ضرورة الاستنتاج ما للشكل الأول تمامًا، لكنها ليست ضرورةً بَيِّنة، لأن مبدأ «الحمل علىٰ الكل أو النفي عن الكل» (dictum de omni or de nullo) – الذي تستمد منه كل الأقيسة الصحيحة بداهتها – لا ينطبق عليها مباشرة؛ ولذلك تُردُّ إلىٰ الشكل الأول لتصير ضرورتها بَيِّنة، لا لكي تكتسب الضرورة في ذاتها.

وقد أشار **أرسطو** إلىٰ ذلك في الفصل الأول من المقالة الأولىٰ من «التحليلات الأولىٰ»، مميزاً بين القياس الكامل والقياس غير الكامل.

فقد قال إن القياس الكامل هو الذي لا يحتاج إلىٰ شيء آخر لكي تظهر ضرورته، أما غير الكامل فهو الذي يحتاج الرد إلىٰ الشكل الأول لكي تظهر ضرورته وتتجلىٰ؛ إذ لم يقل «لكي يكون ضرورياً» لأنه ضروري بالفعل، بل قال «لكي يظهر أنه ضروري»؛ وحينئذٍ يظهر أنه ضروري إذا ما اكتسب فعلياً قوة مبدأ الحمل علىٰ الكل أو النفي عن الكل.

فالشكل الأول إذن يمتلك بذاته الضرورة وجلاء الضرورة معاً، أما الشكلان الآخران فيمتلكان الضرورة بذاتهما، لكنهما لا يمتلكان بذاتهما جلاء الضرورة، بل يكتسبان ذلك عبر الرد إلىٰ الشكل الأول.

وهذا الرد يقع علىٰ وجهين:

١. أحدهما بعكس المقدمات حين تكون قابلة للعكس،

٢. والآخر بالخُلْف حين لا يمكننا استخدام العكس.

فنحن نعكس إحدىٰ المقدمتين لكي نضع الحد الأوسط - الموضوع خارج الحدين الآخرين - في موضع الوسط؛ ففي الشكل الثاني نعكس المقدمة التي ستكون كبرىٰ في الشكل الأول، لأننا نريد جعل الأوسط موضوعاً في الكبرىٰ بعد أن كان محمولاً في الشكل الثاني؛ أما في الشكل الثالث فنعكس المقدمة التي ستكون صغرىٰ في الشكل الأول، لأننا نريد جعل الأوسط محمولاً في الصغرىٰ بعد أن كان موضوعاً في الشكل الثالث.

وهذا الرد نستخدمه في جميع ضروب الشكلين الثاني والثالث، باستثناء ضربين هما «باروكو» (Baroco) و«بوكاردو» (Bocardo)، ففيهما - بما أننا لا نستطيع استخدام عكس المقدمات - نلجأ إلىٰ الرد إلىٰ المحال، حيث نُبين فاعلية هذين

الضربين من خلال الضرب الأول من الشكل الأول؛ فإذا أنكر الخصم النتيجة وسلّم بالمقدمتين، نأخذ نقيض النتيجة (وهو كلية موجبة) ونضيف إليه المقدمة الكلية الموجبة الأخرىٰ المسلّم بها، ومنهما نستنتج عبر ضرب «باربارا» (Barbara) نقيض المقدمة الأخرىٰ المسلّم بها؛ وبذلك نُلجأ الخصم إلىٰ الإقرار بأن نقيضين قد صدقا معًا في آنٍ واحد، أو أن مثل هذه الأنماط من الاستدلال نافعة ولها قوة الاستنتاج، وهو المطلوب إثباته.

غير أنه يُسمح باستخدام وجه الرد إلىٰ المحال ليس في هذين الضربين فحسب، بل في سائر ضروب الشكلين الثاني والثالث أيضًا؛ ولكن لما كان بإمكاننا إجراء الرد في الضروب الأخرىٰ بشكل أفضل وأيسر عبر عكس المقدمات، فإننا ننبذ الرد إلىٰ المحال لكونه طريقًا غير مباشر وأكثر صعوبة؛ إذ متىٰ استطعنا المضي في طريق مستقيم نحو غاية ما، فلا داعي للسلوك في طريق منحنٍ وأطول.

استخدم **أرسطو** أيضًا طريقًا ثالثًا لتأكيد الأقيسة، وهو طريق خاص ومميز بالشكل الثالث، سماه «الافتراض» (exposition) في الفصل المتعلق بالشكل الثالث؛ أما **ابن رشد** و**الإسكندر** فقد سمياه «الافتراض الحسي»؛ وذلك لأن الشكل الثالث جزئي بالكلية وينتج نتيجة حسية، وله حد أوسط موضوع لكل من الطرفين؛ فنحن نأخذ تحت الحد الأوسط شيئًا حسيًا جزئيًا، يمكن فيه إدراك النتيجة ذاتها بالحس؛ كما لو قلنا مثلاً: كل إنسان ذو قدمين، وكل إنسان ضاحك، إذن فبعض الضاحك ذو قدمين؛ فيمكننا عبر الافتراض الحسي بيان فاعلية هذا الاستنتاج، وذلك بأخذ فرد معلوم تحت «إنسان»، وليكن سقراط، الذي يُدرك بالحس أنه ضاحك وذو قدمين، فيظهر فيه جليًا أن بعض الضاحك ذو قدمين.

ومـــن هنـــا ينشأ شك معين نحلـــه بيسر: إذ يبدو أن قياسـًا ينشأ من مقدمتين شـــخصـــيتين في الشـــكل الثالث، يُنتج دائمـًا نتيجة جزئية موجبة؛ فإذا كان ســـقراط ذو قدمين، وسـقراط ضـاحك، لزم بالضـرورة أن يكون بعض الضـاحك ذو قدمين، وهذا النمط من الاستدلال فعال في كل مادة، ويمكن تأكيده أيضـًا عبر الرد إلىٰ الشكل الأول بالخُلف؛ فبأخـــذ نقيض النتيجـــة (لا شيء من الضاحك بذي قدمين) وضم المقدمـــة الشـــخصـــية الأخرىٰ المســـلَّم بها (ســقراط ضـــاحك)، يتبع ذلك أن ســقراط ليس بذي قدمين، وهو نقيض المقدمة الأخرىٰ المســـلم بها؛ إذ إن التقابل في الشـــخصـــيات تقابل تناقض، وهو ما ليس موجوداً في الجزئيات؛ ولذلك أصـــاب **أرســـطو** حين قرر أنه لا نتيجة من جزئيتين؛ ومع ذلك يبدو أنه كان ينبغي عليه إدراج هذا الضـرب (المؤلف من مقدمتين شـــخصـــيتين) ضـــمن الضـــروب النافعة في الشـــكل الثالث، بما أن الشـــأن في الجزئيات يختلف عنه في الشخصيات.

فالجزئي يدل علىٰ جهة البعض وهو غير محدد، ولذلك يقع فيه اللبس، إذ قد تصدق المقدمة الموجبة علىٰ شيء، والسالبة علىٰ شيء آخر؛ وعليه فلا تقابل بينهما، والقياس المؤلف منهما لا ينتج شيئـًا؛ لأنه سيشتمل علىٰ أربعة حدود بسبب إبهام الحد الأوسط.

أما الشخصي فيدل علىٰ جهة الكل وهو متعين؛ ولذلك لا يقبل اللبس، وفيه تقابل التناقض، وعليه فإن الاستدلال من الشخصيات يكون فعالاً؛ لأنه متىٰ وجد محمولان في موضـوع معين واحد، لزم دائمـًا إثبات أحدهما للآخر علىٰ وجه الجزئية، سـواء كان ذلك الموضوع كليـًا أو شخصيـًا؛ فللضرب المؤلف من مقدمتين شخصيتين إذن نفس القوة القياسية التي لضرب «دارابتي» (Darapti)، كما هو جلي لمن تأمله.

وأرىٰ أن الرد علىٰ هذا الشك يكون بالقول: إنه لا يمكـن إنكـار أن هذا النمط من الاسـتدلال من مقدمتين شـخصـيتين هو نمط فعال ومنتج، فمن ينكر ذلك يفتقر إلىٰ الحس؛ ومع ذلك فإن **أرسطو** لم يحكم بجدارته باسـم «القياس»، ولم يرد وضـعه بين الأقيسة؛ لأنه حيث يكون الاعتبار شخصياً وحسياً بالكلية ولا شيء فيه من الكلية، فلا اسـتخدام للعقل الذي اشـتق القياس (Logos) اسـمه منه؛ ولذلك لا يسـتحق اسـم الاسـتدلال، بما أن تلك النتيجة قد عُرفت بالحس أكثر مما اسـتُنبطت بالعقل، وهو أمر غريب عن مبدأي «الحمل علىٰ الكل» و«النفي عن الكل» اللذين يتضـمنان المقدمة الكلية لكل منهما كما هو ظاهر.

ولم يكن **أرسطو** يجهل هذا النوع من الحجاج؛ لأنه هو نفسه «الافتراض الحسي» الذي اسـتخدمه لتأكيد ضـروب الشـكل الثالث؛ ولكنه لعلمه بأنه إدراك حسـي لا استدلال عقلي، لم يضعه بين الأقيسة، بل فضّل من خلاله – كشهادة من الحس – بيان قوة وفاعلية أقيسة الشكل الثالث.

الفصل الثامن: وفيه يُبسط برهان ابن رشد الأول ضد الشكل الرابع، والذي يُبين من خلاله أنه ليس شكلاً طبيعيًا.

بعد أن تم بيان ما يتعلق بأشكال القياس الثلاثة، لننتقل إلىٰ الشكل الرابع الذي أثرنا حوله نزاعًا، ولنزن حجج **ابن رشد** ضده، ولننظر فيما قد يرد به الآخرون ويعترضون به لصالح **جالينوس** ضد **ابن رشد**.

فأولاً: يجادل **ابن رشد**، في الفصل الثامن من المقالة الأولىٰ من «القياس» (التحليلات الأولىٰ)، ضد **جالينوس** علىٰ النحو الآتي: إن الأقيسة التي تُعتبر في المنطق يجب أن تكون بحيث يقع عليها تفكيرنا الطبيعي بمجرد اقتراح مسألة معينة؛ أما أقيسة الشكل الرابع فلا يقع عليها تفكيرنا الطبيعي، ومن ثم لا ينبغي اعتبارها في المنطق، ولا أن تُعد ضمن الأقيسة الأخرىٰ.

وبناءً علىٰ هذا الاستدلال، يفند **ابن رشد** أيضًا الشكل الرابع عند **جالينوس**، ويذكر العلة في إهمال **أرسطو** له وعدم رغبته في اعتباره؛ إذ هو مخالف لمسلكنا الطبيعي، وبالتالي مخالف أيضًا لخطة **أرسطو** في معالجة الأقيسة؛ فقد قلنا سابقًا إن **أرسطو** أخذ علىٰ نفسه في كتاب «القياس» ألا يعالج إلا تلك الأقيسة التي تتفق مع الطبيعة، لا تلك التي تمضي ضد الطبيعة.

ولا ينبغي الظن أن **ابن رشد** يقول إن الشكل الرابع مخالف للطبيعة لهذا السبب: وهو أنه يستنتج حملاً غير طبيعي، كحمل النوع علىٰ الجنس، أو حمل العرض علىٰ

الموضوع، كما لو قلنا: «بعض الحيوان إنسان»، أو «كل ضاحك إنسان»؛ (وهذا هو عدم طبيعية المادة في المقدمة).

فإن مثل هذا «اللاتطبع» - إن جاز التعبير - مرجعه المادة لا الصورة، وبالتالي يُنظر فيه عند **ابن رشد**، وعند **أرسطو** أيضاً في كتاب «البرهان» (التحليلات الثانية)؛ فثمَّة يُنظر إلىٰ المادة لا الصورة، ولهذا يُحكم بفساد هذا الحمل: «الحيوان إنسان»، «الضاحك إنسان».

أما في كتاب «القياس»، فلا يُعتد بالمادة، ولا يُنظر في أي فساد يلحق بها، بل يُنظر إلىٰ الصورة المجردة، بمعزل عن كل شرط مادي.

لذا فإن المدافعين عن **جالينوس** محقون في قولهم إن **ابن رشد** إذا كان يفهم «اللاتطبع» بهذا المعنىٰ، فإن حجته لا قوة لها، ولن تمضي ضد **جالينوس** أكثر مما تمضي ضد **أرسطو**؛ لأن تلك النتيجة غير الطبيعية، «كل ضاحك إنسان»، وتلك الأخرىٰ، «بعض الحيوان إنسان»، يمكن استنتاجهما في الشكل الأول؛ ومن ثم يتبع ذلك أيضاً أن الشكل الأول ليس طبيعياً.

وعلاوة علىٰ ذلك، فإن **أرسطو**، لرد أقيسة الأشكال الأخرىٰ إلىٰ الشكل الأول، علّم عكس المقدمات؛ رغم أنه من المؤكد أن كل مقدمة فيها حمل طبيعي تصبح غير طبيعية عند عكسها.

فبما أن هذه المقدمة طبيعية: «الإنسان ضاحك»، فإن عكسها يصير غير طبيعي: «الضاحك إنسان».

ويترتب علىٰ ذلك إما أنه لا يمكن عكس أي مقدمة، أو أن أشكال **أرسطو** الثلاثة الأخرىٰ هي أيضاً مخالفة للطبيعة، وكلا الأمرين لا يصح قولهما.

إذن، لا يمكن **لابن رشد** أن يقصد مثل هذا «اللاتطبع المادي»؛ لأنه في كتاب «القياس» لا يُتجنب هذا ولا يُلاحظ؛ بل تُقبل فيه كل مقدمة تم التسليم بها، بل ولا يُلتفت حتىٰ إلىٰ كونها صادقة أو كاذبة.

وإني لأعجب أن الكثير من أساتذة المنطق قد نسبوا هذا المعنىٰ السخيف إلىٰ كلمات **ابن رشد**، وظنوا أن حجته، بهذا الفهم، فعالة وصحيحة بالنسبة له، في حين أنه لا يمكن قول ما هو أكثر عبثًا من ذلك لو فُهمت علىٰ هذا النحو.

لذا نقول إن قصد **ابن رشد** كان مغايراً، فهو إذ يتحدث عن المسلك الطبيعي أو غير الطبيعي في الأقيسة، فإنه يفهم «الطبيعية» و«اللاتطبع» بحسب الصورة لا بحسب المادة: (طبيعية الصورة ولا طبيعيتها).

فهو لم يفهم الحمل، طبيعيـًا كان أم غير طبيعي، في المقدمات، لأن هذا يخص المادة؛ بل فهم الاستنتاج الطبيعي أو غير الطبيعي للنتيجة من المقدمات، أي ذلك الذي يتم أو لا يتم وفق الترتيب الطبيعي للاستنتاج؛ لأن القوة الاستنتاجية تكمن في الصورة لا في المادة.

ومن ثم، فإن طبيعية الاستنتاج ولا طبيعيته هي طبيعية الصورة ولا طبيعيتها، وهذا ما فهمه **ابن رشد** بلا أدنىٰ شك.

وهذه «طبيعية الصورة» تتقوم كليـًا في قاعدة «القول علىٰ الكل» (dictum de omni) وقاعدة «القول علىٰ اللاشيء» (dictum de nullo)، كما يشهد **ابن رشد** نفسه في الفصل الأول من «تلخيص كتاب القياس»، حين يقول: [القياس الذي يدور حوله القول في هذه الكتب هو الذي يكون حول مسألة محددة وفق طريق القول علىٰ الكل، وهو الطريق الطبيعي].

أما لماذا يسمي طريق «القول علىٰ الكل» طبيعيًا، فقد صرح هو نفسه بذلك في الفصل الخامس من المقالة الأولىٰ من «القياس» وفي مواضع أخرىٰ؛ إذ يقول إنه الطريق الطبيعي لأن مثل هذا الاستنتاج يقوم به سواد الناس وفق التفكير الطبيعي؛ أما الأقيسة التي لا يقوم بها إلا قلة من الناس، لا وفق طريق «القول علىٰ الكل»، فيسميها **ابن رشد** تلك التي تستنتج صناعيًا وضد الطبيعة.

وستتضح الأمور كافة إذا شرحنا ما هو الطريق الطبيعي في «القول علىٰ الكل» و«القول علىٰ اللاشيء».

فنقول إن الاستنتاج الطبيعي هو حين يظل ما كان محمولاً في المقدمات محمولاً أيضًا في النتيجة، وما جُعل موضوعًا في المقدمات يظل كذلك موضوعًا في النتيجة؛ مثل الاستنتاج الذي يتم عبر «القول علىٰ الكل» و«القول علىٰ اللاشيء».

فقد قلنا بالفعل إن ثلاثة حدود مشمولة فيهما، ومنها يتألف القياس الطبيعي، وأعلاها يُسمىٰ «الطرف الأكبر»، وينـدرج تحته «الحد الأوسط»، وتحت الأوسط يندرج أدناها جميعًا كجزء تحت كل، وهو ما يُسمىٰ «الطرف الأصغر».

وبما أن الطرف الأكبر في المقدمات يكون محمولاً فقط لا موضوعًا، والطرف الأصغر يكون موضوعًا فقط لا محمولاً، فإن قاعدة «القول علىٰ الكل» تقتضي أن يحتفظ هذان الحدان في النتيجة بنفس العلاقة بينهما وبنفس الموضع؛ أي أن يُستنتج حمل الأعلىٰ علىٰ الأدنىٰ، بمعنىٰ أن يُستنتج أن ما كان محمولاً في المقدمات هو محمول علىٰ ما كان موضوعًا فيها، لا العكس.

ولكننا بـ «الأعلىٰ» و«الأدنىٰ» لا نقصد تلك الأشياء التي تكون كذلك في المقولات وفي الواقع، بحيث نُضطر لحمل «الجسم» علىٰ «الحيوان» ولا يمكننا حمل

«الحيوان» علىٰ «الجسم»؛ بل نقصد الأعلىٰ والأدنىٰ بحسب قبولنا لهما في المقدمات، أي أن ما كان أعلىٰ فيهما يظل كذلك في النتيجة، وما كان أدنىٰ يظل أدنىٰ.

هذا هو الاستنتاج الطبيعي، الذي يظهر جلياً من خلال «القول علىٰ الكل»؛ فنحن لا نقول إن ما يُحمل علىٰ الكل يُجعل موضوعاً لبعض أجزائه، بل نقول إن ما يُحمل علىٰ الكل يُحمل أيضاً علىٰ أي جزء منه كان.

ولذا فإننا بـ «القول علىٰ الكل» نعني أن المحمول في المقدمات يبقىٰ محمولاً في النتيجة.

لذا فإن الشكل الرابع يستنتج النتيجة ضد الطبيعة وضد «القول علىٰ الكل»؛ ففي الشكل الرابع وُضعت مثل هذه المسألة لتُستنتج: «بعض الجسم إنسان»؛ وقد استُنتجت عبر الأوسط «حيوان» علىٰ هذا النحو: «كل إنسان حيوان، وكل حيوان جسم، إذن بعض الجسم إنسان».

ففي المقدمات يحتل «جسم» المرتبة العليا في الحمل، و«إنسان» المرتبة الدنيا؛ لأن «الجسم» مأخوذ ليُحمل علىٰ «الحيوان»، و«الحيوان» علىٰ «الإنسان»، ومن ثم فإن «الجسم» أعلىٰ من «الحيوان»، و«الحيوان» أعلىٰ من «الإنسان»، وبالتالي «الجسم» أعلىٰ من «الإنسان».

و«الجسم» في المقدمات محمول فقط وليس موضوعاً، أما «الإنسان» فموضوع فقط وليس محمولاً؛ لكن علىٰ العكس في النتيجة، جُعل «الجسم» موضوعاً و«الإنسان» محمولاً.

وبهذه الطريقة ينعكس الترتيب الطبيعي للاستنتاج، ولا تُحفظ طبيعة «القول علىٰ الكل» التي يعارضها هذا الاستنتاج معارضة مباشرة.

لذا يقول **ابن رشد** إن تفكيرنا الطبيعي لا يقع علىٰ تلك النتيجة؛ لأن أي إنسان يسمع ذلك المزيج من القضايا سيتوقع، بسبب القوة المغروسة لـ «القول علىٰ الكل»، النتيجة الطبيعية: «كل إنسان جسم».

ففي الحقيقة، إن ذلك القياس الذي يقولون إنه في الشكل الرابع هو في الضرب الأول من الشكل الأول، مع وضع المقدمة الصغرىٰ قبل الكبرىٰ؛ فالمقدمة التي يقولون إنها الكبرىٰ هي الصغرىٰ، والتي يقولون إنها الصغرىٰ هي الكبرىٰ.

أما أن تلك النتيجة تتبع («بعض الجسم إنسان»)، فنحن لا ننكر ذلك، لكننا نقول إن هذه النتيجة متوسطة وبعيدة، وهي (كما يقول **ابن رشد**) مستنتجة بصناعة وحيلة؛ فبالأصالة وبالذات يتبع في ضرب «باربارا» (Barbara) النتيجة الكلية: «كل إنسان جسم»، وبعد ذلك تتبع من هذه الكلية الموجبة عكسها الجزئي: «بعض الجسم إنسان»؛ فهذه في الواقع لا تُستنتج مباشرة من هاتين المقدمتين، بل من خلال النتيجة الكلية المتوسطة المستخلصة في الشكل الأول.

ولم يكن هذا النمط من الاستدلال، الذي يسميه هؤلاء «الشكل الرابع»، مجهولاً عند **أرسطو**؛ فقد ذكره في الفصل الأول من المقالة الثانية من «القياس»، مبيناً أن هناك بعض الأقيسة في الأشكال تستنتج عدة نتائج، وإن كان كل واحد منها يستنتج نتيجة واحدة بالأصالة وبالذات، وأخرىٰ بالواسطة وبالعرض، كما يستنتج ضرب «باربارا» ثلاث نتائج: النتيجة الكلية الموجبة بالذات، ويتبعها بالواسطة ومن خلالها نتيجتان جزئيتان موجبتان:

١. إحداهما هي جزء من تلك الكلية،

٢. والأخرىٰ هي عكسها.

فإذا برهن شخص علىٰ أن «كل إنسان حيوان»، فقد برهن في الوقت نفسه علىٰ أن «بعض الإنسان حيوان» وأن «بعض الحيوان إنسان»؛ لأن هاتين النتيجتين تتبعان تلك الكلية بالضرورة.

ومع ذلك، فإن هذا التنوع في النتائج المستنتجة من نفس المقدمات لا يوجب تنوعاً في الأشكال أو الضروب؛ بل هو ضرب واحد يستنتج نتيجة واحدة بالأصالة عبر «القول علىٰ الكل»، وأخرىٰ بالتبع ومن خلالها وبطريقة صناعية.

وبالمثل في ضرب «سيلارنت» (Celarent)، تُستنتج أربع نتائج سالبة من نفس المقدمات، لكن واحدة كلية بالأصالة وبالطبيعة عبر «القول علىٰ اللاشيء»، وبالتبع وصناعياً تُستنتج نتيجة كلية سالبة أخرىٰ (العكس)، ونتيجتان جزئيتان سالبتان هما جزءان من هاتين الكليتين.

إذن، ذلك الضرب الموجب الذي يقولون إنه ينتمي للشكل الرابع، وضعه **أرسطو** كمنتمٍ للشكل الأول؛ لأننا إذا نظرنا في ترتيب الحدود في المقدمات، وجدناه الشكل الأول؛ بما أن الأوسط بحسب وضعه هو «أوسط»، لكنه يستنتج استنتاجاً منحرفاً وصناعياً، وهو ذلك الضرب الذي يسميه اللاتينيون «باراليبتون» (Baralipton)، ويضعونه في الشكل الأول ويسمونه الضرب ذو الاستنتاج غير المباشر؛ فأولئك الذين يتحدثون هكذا يخطئون أقل بكثير ممن يزعمون أنه شكل رابع.

إن حجة **ابن رشد** الأولىٰ هذه هي الأقوىٰ، وبها يثبت أن الشكل الرابع ليس طبيعياً؛ وقوله في غاية الصحة حين يقول إنه إذا طُرحت مسألة للاستنتاج في الشكل الرابع كـ «بعض الجسم إنسان»، وأخذنا هاتين المقدمتين: «كل إنسان حيوان» و «كل حيوان جسم»، فإننا نقف بين أمرين ونبقىٰ في حيرة؛ فإما أن نهمل المسألة المطروحة

ونستنتج النتيجة الطبيعية فقط «كل إنسان جسم»، التي تجذبنا إليها القوة المغروسة لـ «القول علىٰ الكل»، وبذلك لا نستنتج المسألة المقترحة منذ البداية؛ أو أننا نستنتجهما معـًا في وقت واحد، أي النتيجة الطبيعية والنتيجة الأخرىٰ المقترحة.

وكأن **ابن رشد** يقول إنه لا يمكن لعقلنا ألا يستنتج النتيجة الطبيعية المستمدة من تلك المقدمات عبر «القول علىٰ الكل»؛ لأن الطبيعة تجبرنا، عند سماع تلك المقدمات، علىٰ التفكير فيها؛ لذا فنحن إما نستنتج هذه وحدها، أو الأخرىٰ معها ومن خلالها.

الفصل التاسع: رد أتباع جالينوس علىٰ حجة ابن رشد الأولىٰ.

اعتاد المدافعون عن **جالينوس** أن يردوا علىٰ هذه الحجة بقولهم: إنه إذا رُتبت هاتان المقدمتان الموجبتان بحيث تحفظان ترتيب الشكل الأول، أي بحيث توضع المقدمة القائلة: «كل حيوان جسم» أولاً بوصفها الكبرىٰ، وتوضع المقدمة القائلة: «كل إنسان حيوان» ثانياً بوصفها الصغرىٰ، فحينئذٍ لا تلزم تلك النتيجة: «بعض الجسم إنسان» إلا تبعاً وبوجه صناعي؛ بينما تلزم هذه النتيجة وحدها أولاً وبالذات: «كل إنسان جسم».

أما إذا رُتبت المقدمتان نفسهما بترتيب معكوس وفقاً للشكل الرابع، بحيث توضع المقدمة: «كل إنسان حيوان» أولاً بوصفها الكبرىٰ، بينما توضع المقدمة: «كل حيوان جسم» ثانياً بوصفها الصغرىٰ، فإن الأمر يختلف حينئذٍ؛ إذ تلزم تلك النتيجة: «بعض الجسم إنسان» مباشرةً وطبيعياً من خلال الشكل الرابع؛ في حين أن عكسها: «كل إنسان جسم» يلزم تبعاً وبوجه صناعي ومائل، وهو الذي كان يلزم مباشرةً وطبيعياً من خلال الشكل الأول.

ويقولون إن كل هذه الأمور تتضح بمجرد تقرير هذا الأصل، وهو أن تبديل وضعي المقدمتين نفسهما يغير «ضرب» القياس؛ ومن ثم، فإنه إذا كان ترتيبهما يؤلف ضرباً من الشكل الأول يسمىٰ «باربارا» (Barbara)، فمن الضروري أنهما عند

تبديلهما يؤلفان ضربـًا آخر، ويستنتجان النتيجة العكسية طبيعيـًا؛ ولما كان موضع الحد الأوسط قد تغير، فإنهما ينتميان إلىٰ شكل آخر.

ويؤكدون هذا الأصل بشهادة **أرسطو** نفسه، الذي وضع في الشكل الثاني هذين الضربين: «سيزاري» (Cesare) و«كامستريس» (Camestres) بوصفهما متغايرين، رغم أنه لا فرق بينهما سوىٰ الترتيب المعكوس للمقدمات نفسها، وما يترتب عليه من استنتاج النتيجة العكسية؛ فإنه حين توضع المقدمة الموجبة ثانيةً ينشأ «سيزاري»، وحين توضع السالبة ثانيةً ينشأ «كامستريس»؛ وتُستنتج النتيجة العكسية مع بقاء المقدمات كما هي؛ فمن هاتين المقدمتين: «لا شيء من الحجر بحيوان» و«كل إنسان حيوان»، يلزم في «سيزاري» أن «لا شيء من الإنسان بحجر»، والاستنتاج هنا طبيعي؛ ولكن إذا غيرنا ترتيب هاتين المقدمتين نفسهما وقلنا: «كل إنسان حيوان» و«لا شيء من الحجر بحيوان»، فإنه يلزم في «كامستريس» أن «لا شيء من الحجر بإنسان»، وهو يلزم طبيعيـًا: فنحن لا نقول إن إحدىٰ النتيجتين تُستنتج طبيعيـًا والأخرىٰ صناعيـًا، وأنه يوجد ضرب واحد لا ضربان، بل نسلم بوجود ضربين، وبأن كل نتيجة بالنسبة لضربها الخاص هي طبيعية، كما أن كل واحدة بالنسبة للضرب الآخر هي صناعية ومستنتجة بالعرض.

وينطبق الاستدلال نفسه تمامـًا علىٰ ضربي الشكل الثالث: «ديساميس» (Disamis) و«داتيسي» (Datisi): فمن المقدمات نفسها المرتبة بترتيب متضاد يتألف هذان الضربان المتغايران، وبأحدهما يُستنتج عكس نتيجة الآخر، والنتيجة التي تُستنتج في «ديساميس» طبيعيـًا وأولاً، تُستنتج في «داتيسي» صناعيـًا وتبعـًا؛ تمامـًا كما

أن النتيجة التي تلزم في «داتيسي» طبيعياً تلزم هي نفسها في «ديساميس» صناعياً، وهكذا تُستنتج كل منهما طبيعياً وصناعياً بالنسبة للضربين المتغايرين.

وكما أن تبديل وضعي المقدمتين يغير ضرب القياس، فمن الضروري أيضاً أن يتغير الشكل إذا حدث وتغير موضع الحد الأوسط، وهو ما لا يحدث في الشكلين الثاني والثالث، ولكنه يحدث في الأول والرابع كما هو جلي.

ويقولون أيضاً إنه لا يقف عائقاً ما يُقال بالنيابة عن **أرسطو** و**ابن رشد** من أن النتيجة تُستنتج من المقدمات نفسها بسهولة أكبر وبجلاء أوضح في الشكل الأول منها في الرابع؛ فإنهم يسلّمون بهذا، ولكن الشيء نفسه (كما يقولون) يحدث في هذين الضربين من الشكل الثاني: «سيزاري» و«كامستريس»؛ إذ إن «سيزاري» يستنتج بسهولة وجلاء أكبر من «كامستريس»؛ وكذلك في الشكل الثالث يكون «داتيسي» أسهل من «ديساميس»؛ لأنهما أقرب إلىٰ الشكل الأول ويُردَّان إليه بسهولة أكبر؛ ولا نقول لهذا السبب إن «كامستريس» و«ديساميس» غير طبيعيين، بل نقول إن الجميع طبيعي، وإن استنتج هذا بجلاء أكبر وذاك بجلاء أقل.

ولكن أي عجب في أن يستنتج الشكل الأول بجلاء أكبر من الرابع؟

فمن المؤكد أن الأول هو الأجلىٰ علىٰ الإطلاق، ومع ذلك لا نقول إنه وحده يستنتج طبيعياً، بل الآخرون أيضاً.

ويقولون كذلك إنه لا يقف ضد ذلك كون الشكل الرابع لا يستنتج من خلال مبدأ «المقول علىٰ الكل» و«المقول علىٰ لا شيء»؛ إذ إن الشكلين الثاني والثالث أيضاً ليس فيهما هذا المبدأ، لكون الحد الأوسط فيهما لا يقع بين الطرفين؛ ومع ذلك لم يرفضهما **أرسطو** بوصفهما غير طبيعيين؛ لأنهما رغم عدم احتوائهما علىٰ مبدأ

«المقول علىٰ الكل» بالفعل، فإنهما يحتويان عليه بالقوة، من حيث إمكانية ردهما إلىٰ الشكل الأول: ويجب قول الشيء نفسه عن الشكل الرابع؛ فهو أيضاً يمكن رده إلىٰ الشكل الأول، ومن ثم فهو يحتوي علىٰ مبدأ «المقول علىٰ الكل» بالقوة وإن لم يكن بالفعل؛ فهو إذن ليس أقل طبيعية من هذين الشكلين، وإن كان هو وهما أقل طبيعية من الأول، الذي هو وحده الطبيعي حقاً والأجلىٰ علىٰ الإطلاق، ومنه تستمد بقية الأشكال جلاءها ووضوحها.

كما أن الشكل الرابع (كما يقولون) ليس أقل استعمالاً بين الناس من الأشكال الأخرىٰ، بل ربما ليس أقل من الأول: أما حقيقة أن الشكل الرابع يُعتبر عادةً في مدارس الفلاسفة شيئاً مسخاً وغير طبيعي، فالسبب في ذلك - كما يقولون - هو العادة في مذهب **أرسطو**، الذي يعمينا توقيره وحبه عن رؤية الحقيقة، ويجعلنا نفترض أن النتيجة تُستنتج دائماً وفقاً للشكل الأول لا الرابع أبداً: ولكن لو كنا أحراراً ولم نكن قد أقسمنا علىٰ كلمات المعلم، لرأينا أن الشكل الرابع طبيعي أيضاً، ويجب عده مع الآخرين كشكل رابع، لا كشكل أول منحرف كما يقول الرشديون.

وتأكيداً لهذا الرأي، يسوقون ذلك الضرب السالب الآخر من الشكل الرابع الذي ذكرناه من قبل، وهو من هذا النوع: «لا شيء من الإنسان بحجر»، «كل حجر جسم»، «إذن بعض الجسم ليس إنساناً»: فلا يمكن لأحد أن يقول إن هذا في الشكل الأول وأن المقدمة الصغرىٰ فيه موضوعة قبل الكبرىٰ، وهو ما كان **ابن رشد** يعترض به علىٰ الضرب الموجب الآخر؛ لأنه إذا بُدلت المقدمتان، فستصبح المقدمة الصغرىٰ سالبة، وهو ما لا مكان له في الشكل الأول: ولا يمكننا القول إن هذه النتيجة السالبة مستنتجة بالواسطة ومن خلال عكسها: إذ إن عكسها لا يُستنتج بأي حال من تلك المقدمات:

فمن الباطل قولنا «**بعض الإنسان ليس جسماً**»: بل هذا وحده هو ما يُستنتج: «**بعض الجسم ليس إنساناً**»: أضف إلىٰ ذلك أن السالبة الجزئية لا تنعكس: ومن ثم فهذه النتيجة تُستنتج مباشرة، لا من خلال نتيجة أخرىٰ سابقة، وهي تُستنتج من خلال الشكل الرابع وحده لا من خلال الأول.

وبهذه الطريقة يرىٰ المدافعون عن **جالينوس** أن حجة **ابن رشد** قد حُلَّت حلاً بارعاً، وأن الحل قد تأكد تأكيداً فائقاً، لاسيما وأن الحجة نفسها يبدو أنها يمكن قلبها حتىٰ ضد **أرسطو**.

الفصل العاشر: وفيه يُهاجم الرد، ويُبين أن حجة ابن رشد لا يمكن قلبها ضد الشكلين الثاني والثالث.

إن الذين يقولون هذه الأشياء لا يحلون حجة **ابن رشد**، ولا يقلبونها جيداً ضد **أرسطو**، إذ إن لها قوة بالغة ضد الشكل الرابع وحده، ولا قوة لها ضد الأشكال الأخرىٰ التي وضعها **أرسطو**: وهذا ما سنبينه بسهولة إذا أوضحنا كيف يحدث الاستنتاج الطبيعي في كل من الأشكال، وكيف يكون الاستنتاج غير طبيعي.

إن الاستنتاج الطبيعي، الذي يُشار إليه من خلال «المقول علىٰ الكل»، يتمثل في هذا (كما قلنا): أن يبقىٰ المحمول في المقدمات محمولاً أيضاً في النتيجة، أي أن يحتفظ الطرفان في النتيجة بالوضع نفسه وبالعلاقة نفسها بينهما كما كانا في المقدمات: وكيف يحدث هذا الاستنتاج الطبيعي بأجلىٰ صوره في الشكل الأول، الذي يُعاين فيه «المقول علىٰ الكل» أو «علىٰ لا شيء» بالفعل، فقد سبق بيانه بما فيه الكفاية: والآن دعونا نتأمل الأشكال الأخرىٰ أيضاً.

نقول إذن إنه في الشكلين الثاني والثالث لا يظهر كيف يكون المحمول في النتيجة هو نفسه في المقدمة بالنسبة للطرف الأصغر؛ لأن الطرفين لا يوضعان في المقدمات بحيث يكون أحدهما أعلىٰ من الآخر في الحمل، بل يوضعان في وضع متساوٍ؛ فهما إما موضوعان بالتساوي للوسط كما في الشكل الثاني، أو محمولان بالتساوي علىٰ الوسط كما في الشكل الثالث: وبناءً عليه، ولما كان لا يظهر في المقدمات سبب يجعلنا نجعل

هذا الطرف كبراً وذاك صغراً، فإننا علىٰ الأقل نحفظ ترتيب نطقنا، بحيث يسمىٰ الطرف والمقدمة التي تُنطق أولاً «الكبرىٰ»، والتي تُنطق لاحقًا «الصغرىٰ»: ومن هنا ينشأ الفرق بين هذين الضربين من الشكل الثاني: «سيزاري» و«كامستريس»، وكذلك بين «داتيسي» و«ديساميس» في الثالث؛ فلما كان بإمكاننا تقديم أي من المقدمتين علىٰ الأخرىٰ، فإنه بمقدورنا جعل أي من الطرفين محمولاً في النتيجة حسب رغبتنا: ولا نخرج بذلك عن الطبيعة: فإذا كان الطرفان هما «حجر» و«إنسان»، فسنستنتج طبيعيًا وبالتساوي من خلال الأوسط «حيوان» أنه «لا شيء من الإنسان بحجر» و«لا شيء من الحجر بإنسان»؛ الأول في «سيزاري» والثاني في «كامستريس»؛ ففي أي من هذين الضربين لن نجعل في النتيجة محمولاً ما كان في المقدمات موضوعًا، إذ كان لـ «الإنسان» و«الحجر» موضع متساوٍ في المقدمات، ولم يكن أحدهما موضوعًا للآخر: ومن ثم، لما كان لا يُحفظ ترتيب في الاستنتاج سوىٰ ترتيب نطقنا للمقدمات، فإن تبديل وضعي المقدمات يغير الضروب.

ويمكننا القول أيضًا إن تغاير هذين الضربين يُنظر إليه وفقًا للمطلوب المقترح في البداية.

فإذا كان المطلوب استنتاجه هو «لا شيء من الإنسان بحجر»، وعُرض الأوسط «حيوان»، فإننا سنستدل بالضرورة في «سيزاري»؛ لأنه سيُنكر «حيوان» عن الطرف الأكبر «حجر»، وتكون المقدمة الكبرىٰ سالبة: أما «إنسان»، الطرف الأصغر، فسيوضع لـ «حيوان» إثباتًا، وتصبح المقدمة الصغرىٰ موجبة؛ وتسمىٰ هذه صغرىٰ لأن «الإنسان» وُضع موضوعًا في المطلوب المقترح؛ وتسمىٰ تلك كبرىٰ لأن «الحجر»

حُمل في المطلوب المقترح: فهذا الترتيب، أو هذه العلاقة بين طرفي المطلوب، تظل في ذهن المستدل، ومنها تأتي تسمية المقدمة الكبرىٰ والصغرىٰ.

أما إذا اقتُرح العكس: «لا شيء من الحجر بإنسان»، وعُرض الأوسط نفسه «حيوان»، فإننا سنستدل بالضرورة في «كامستريس»؛ لأن الصغرىٰ ستكون سالبة والكبرىٰ موجبة.

فمن الواضح إذن أن كل نتيجة عكسية تُستنتج بالتساوي من المقدمات نفسها: ومع ذلك يُقال إن النتيجة التي تُستنتج أولاً هي التي كانت مقترحة في البداية: وبناءً عليه، ليس أحد هذين الضربين أكثر طبيعية أو جلاءً من الآخر، ولا تُستنتج نتيجة من خلال الأخرىٰ، بل كلتاهما تُستنتجان بالتساوي طبيعيًا من ضربهما الخاص وصناعيًا من الضرب الآخر: ولكن في المقدمات لا يُرىٰ «المقول علىٰ الكل» أو «علىٰ لا شيء» في هذا الوجه أكثر منه في ذاك: ومن ثم فليس الاستنتاج في أي من الوجهين ضد الطبيعة وضد «المقول علىٰ الكل».

ويجب قول الأشياء نفسها عن ضربي الشكل الثالث: «ديساميس» و«داتيسي».

ولكن يُقال إن الشكلين الثاني والثالث طبيعيان؛ لأن غالبية الناس يستدلون بهما طبيعيًا بما لا يقل عن الشكل الأول: ورغم أنهما لا يحتويان في مقدماتهما علىٰ «المقول علىٰ الكل» بالفعل لكون الأوسط لا يقع في موضع الوسط، إلا أنهما يحتويان عليه بالقوة كما أوضحنا أعلاه؛ إذ يمكننا فهم القياس الطبيعي بوجهين: فإما أن نفهم الذي يحتوي علىٰ «المقول علىٰ الكل» بالفعل، ومن ثم يكون جلاؤه بذاته دون استعانة بغيره، وبهذا المعنىٰ يكون الشكل الأول وحده طبيعيًا - إذ ليس الثاني والثالث طبيعيين بهذا المعنىٰ، إلا إذا سميناهما طبيعيين بالقوة من حيث إمكانية ردهما إلىٰ الأول: ومن

ثم فهما ليسا طبيعيين تماماً، ولا هما مضادان للطبيعة؛ لأنهما لا يعارضان «المقول علىٰ الكل» بل يحتلان حالة متوسطة: ولما كانا غير مضادين للطبيعة، فهما طبيعيان بالقوة لأن فيهما «المقول علىٰ الكل» بالقوة - وإما أن نفهم بالقياس الطبيعي ذلك الذي يقع في استعمال غالبية الناس بدافع من غريزة الطبيعة، وبهذا المعنىٰ تكون الأشكال الثلاثة كلها طبيعية بالتساوي؛ لأنها جميعاً مستعملة بالتساوي لدىٰ جانب كبير من البشر.

ولكن مما ينبغي معرفته - وإن لم يصرح به أحد حتىٰ الآن - هو أنه بسبب قوة «المقول علىٰ الكل» المزروعة فينا، فإن عامة الناس غالباً ما يركبون قياسات دون أي معرفة بالفن، ومع ذلك فهم لا يستخدمون دائماً «المقول علىٰ الكل» نفسه مأخوذاً بأدق استدلال، بل غالباً ما يستخدمونه مائلاً بعض الشيء، دون أن يكون منحرفاً وفاسداً تماماً: لذلك فهم يستدلون ليس في الشكل الأول فحسب، بل في الثاني والثالث أيضاً: فبين الصناع في المواد أيضاً توجد معايير وقواعد معينة، لا يستخدمونها دائماً مستقيمة تماماً، بل يميلون بها أحياناً عن الاستقامة: فبسبب المادة التي تُصنع منها المشغولات، يضطرون غالباً لاستخدام قاعدة (المسطرة الليسبية) مائلة بعض الشيء، من ذلك النوع وهو «المسطرة الليسبية» التي ذكرها **أرسطو** في المقالة الخامسة من «الأخلاق»، الفصل الرابع عشر، والتي كانت من رصاص حتىٰ تنثني لتلائم شكل الأحجار: فمن الضروري أحياناً ألا نطوع المادة للقاعدة بل القاعدة للمادة.

ومن هنا يمكن استخلاص حل لشك قد يزعج عقول الكثيرين: إذ يبدو أن الشكلين الثاني والثالث لا ينبغي أن يكونا مستعملين طبيعياً، بل الأول وحده: فلما كانت كل قياسات الشكلين الثاني والثالث يجب أن تُرد إلىٰ الأول، فمن الممكن إذن

صياغتها جميعاً مباشرة في الأول؛ وبناءً عليه لا ينبغي صياغتها في الأشكال الأخرىٰ لتُرد فوراً إلىٰ الأول؛ إذ من العبث فعل الشيء عبر وسائط أكثر بينما يمكن فعله – بل وبصورة أفضل – عبر وسائط أقل: فالأفضل استخدام الشكل الأول مباشرة، ما دام ذلك ممكناً دائماً، بدلاً من استخدام الأشكال الأخرىٰ إذا كان لا بد من ردها إليه: لاسيما وأن الأول أشرف من الآخرين وأجلىٰ وأكثر طبيعية: وهكذا لا ينبغي أن تكون الأشكال الأخرىٰ غير الأول مستعملة.

أقول رداً علىٰ هذا إن قاعدة «المقول علىٰ الكل» المزروعة فينا طبيعياً تدفعنا دائماً للاستدلال في الشكل الأول؛ فهذه القاعدة، بوصفها أصل كل القياسات، تنتج الشكل الأول علىٰ الوجه الصحيح؛ ومع ذلك فإن المادة تضطرنا غالباً لاستخدام هذه القاعدة لا مستقيمة تماماً، بل مائلة بعض الشيء، علىٰ غرار تلك المسطرة الرصاصية التي كانت تنثني لتلائم اعوجاج الأحجار: فنحن نرغب، كما يأمر الأطباء أيضاً، في مراعاة ما هو أكثر إلحاحاً: وكيفية حدوث ذلك يجب بيانها بإيجاز.

من المؤكد أن الهدف المشترك لكل من يستدل هو استنتاج شيء ما من مقدمات معلومة معينة، وإثبات ما هو مجهول: فكون هذا مغروزاً فينا كغريزة طبيعية هو ما يبدو أن **أرسطو** نفسه يشهد به في تصدير المقالة الأولىٰ من «الطبيعة»، بقوله إن هذا الطريق فطري فينا، أي أن ننتقل من الأشياء المعلومة إلىٰ تلك التي لا نعلمها: وإذا كان أحد لا يسلم بأن ذلك الموضع يخص ما نتحدث عنه، فإنه علىٰ الأقل لن ينكر أن **أرسطو** قد أشار إلىٰ ذلك في تعريف القياس نفسه حين قال: «أشياء إذا وُضعت»؛ فمن المقرر أن لـ «وُضعت» نفس قوة «سُلِّم بها»: ولا أحد يسلم بأشياء لا يعرفها: ومن ثم فكل من يستخدم قياساً، سواء مع نفسه أو مع الآخرين، سواء لغرض التعليم أو المناظرة أو

الإقناع أو حتىٰ المغالطة، لا بد أن يأخذ مقدمات معلومة ومسلماً بها في الحال، وإلا كان كل استدلال لاستنتاج النتيجة فارغاً، إذ إن النتيجة تُقترح دائماً بوصفها مجهولة ومنازعاً فيها.

ولهذا السبب، فإننا نسعىٰ دائماً بقدر ما نستطيع لاتخاذ مقدمات معلومة ويجب التسليم بها فوراً، لكي نستنتج منها لاحقاً النتيجة المنازع فيها.

ومن هنا يحدث أحياناً أننا نفضل أخذ مقدمة نستدل من خلالها في الشكل الثاني أو الثالث، بدلاً من عكسها الذي نستدل به في الأول؛ لأننا نجد أن الأولىٰ أقرب منالاً وأكثر جلاءً، بينما الثانية أكثر جهالة: فعلىٰ سبيل المثال، إذا وجب إثبات أن «لا شيء من الإنسان بفرس»، وعرض الحد الأوسط «ضاحك»، فإن هذه الكبرىٰ: «لا شيء من الفرس بضاحك» – التي يُركب منها قياس في «سيزاري» – هي أقرب وأنسب من عكسها: «لا شيء من الضاحك بفرس» – التي يُركب منها قياس في «سيلارينت» (Celarent) –؛ لأن هذه هي عادتنا في الكلام، المستمدة ربما من طبيعة الأشياء نفسها، وهي أننا نسند الخواص إلىٰ الجواهر لا الجواهر إلىٰ الخواص: فنقول «لا شيء من الغراب بأبيض» بدلاً من «لا شيء من الأبيض بغراب».

أما في تلك الضروب التي تُرد إلىٰ الشكل الأول بصعوبة أكبر، أي بتبديل وضعي المقدمات أو بالرد إلىٰ المحال، فهناك سبب أكثر فاعلية يجعلنا نستدل في الأشكال الأخرىٰ لا في الأول.

فإذا اقتُرح علينا في البداية مطلوب كهذا ليُستنتج بقياس: «لا شيء من الحجر بإنسان»، وعرض الحد الأوسط «حيوان»، فإننا في الحال نركب الاستدلال في الشكل الثاني في «كامستريس»؛ لأنه من خلال هذا الحد الأوسط لا يمكن في الحال تركيب

قياس في الشكل الأول بخصوص المطلوب المقترح: ففي الشكل الأول سنستنتج أن «لا شيء من الإنسان بحجر»، ولكن ليس هذا ما كنا نطلبه، بل عكسه: «لا شيء من الحجر بإنسان»، فهذا هو ما كان مقترحًا: ونحن نأخذ برهانًا قويًا جداً علىٰ هذا الأمر من **أرسطو**، الذي لاحظنا في مواضع كثيرة منه - لا يتسع المقام لذكرها هنا - أنه استخدم هو نفسه قياساً في الشكل الثاني من مقدمتين موجبتين، وهو وضع استدلالي فاسد وغير منتج، ومع ذلك فهو صحيح بحسب المادة؛ لأن المقدمة الكبرىٰ يمكن عكسها ببساطة، وبذلك يصبح الاستدلال في الشكل الأول: ولكن **أرسطو** فضل استخدام تلك المقدمة الكبرىٰ التي كانت أقرب وأجلىٰ من عكسها الذي كان أكثر خفاءً، وآثر المادة علىٰ الصورة؛ لأن المادة تبدو أكثر إلحاحًا.

فالطبيعة إذن تقودنا لثني قاعدة «المقول علىٰ الكل» قليلاً، والعدول عن استقامتها لأجل المادة التي يجب تطويع هذه القاعدة لها: فالمادة هي المقدمات التي نرغب في استخدامها للاستدلال: ولذلك كثيراً ما يحدث أننا نستدل في الشكلين الثاني والثالث بدلاً من الأول: ومع ذلك فإن هذين الشكلين لا يبتعدان عن الأول لدرجة ألا يكونا قريبين منه وقابلين للرد إليه.

وهكذا يتقرر حل الصعوبة كلها في أن جميع الذين يستدلون طبيعياً ينشدون الجلاء.

وهذا الجلاء نوعان:

١. أحدهما في المادة، وهو أن تُؤخذ المقدمات بوصفها معلومة ومسلم بها،

٢. والآخر في الصورة، وهو أن يتم الاستدلال من خلال مبدأ «المقول علىٰ الكل».

فهكذا يكون أجلىٰ ما يكون؛ فإذا أمكنهم الحصـــول علىٰ كلا النوعين من الجلاء معـًا، فإنهم يســتدلون دون شــك في الشــكل الأول لا في غيره: ولكن إذا لم يتمكنوا من نيلهما معـًا، فإنهم يفضلون اتباع جلاء المادة، الذي يبدو أكثر إلحاحـًا كما أوضحنا.

وبهـــذا الاستدلال، فإننا لأجـــل المادة نعدل قليلاً عن جلاء الصورة، ولكننا نناله لاحقـًا من خلال رد القياسات إلىٰ مبدأ «المقول علىٰ الكل» وإلىٰ الشكل الأول.

فلقـد صار جليـًا إذن أن الشكلين الثاني والثالث طبيعيـان، وبأي وجه هما كذلك، وأن حجة **ابن رشد** قُلبت ضدهما ظلمـًا من قبل خصومنا.

الفصل الحادي عشر: في أن حجة ابن رشد هي الأكثر فاعلية ضد الشكل الرابع وحده.

لنبيّن الآن أن لهذه الحجة قوة عظيمة جداً ضد الشكل الرابع وحده، وأن الحل الذي وضعه الأطباء باطل، وهم الذين لم يدركوا أن الشكل الرابع لا ينبغي أن يُقارن بالشكل الأول، ولا بالشكلين الآخرين؛ لأنه لا ينتج استنتاجاً طبيعياً بديهياً كالشكل الأول، ولا استنتاجاً بديهياً وطبيعياً بالقوة كالشكلين الآخرين، بل لكونه مستقراً في الطرف الآخر، فهو الأبعد عن الطبيعة والمضاد لها تماماً؛ ولذلك سماه **ابن رشد** بحق شكلاً «صناعياً»، يستنتج عن طريق الحيلة، ولا يملك شيئاً من الاستنتاج الطبيعي.

ذلك أن الشكل الأول يتضمن في مقدماته «مقولاً علىٰ الكل» (dictum de omni) ظاهراً، ويستخلص النتيجة وفقاً لقانونه، أما الثاني والثالث فليس فيهما ترتيب الحدود في المقدمات وفقاً لـ «المقول علىٰ الكل»، وهما يستخلصان النتيجة، إن لم يكن ذلك بوضوح من خلال «المقول علىٰ الكل»، فعلىٰ الأقل ليس في صراع معه.

أما الرابع، فيضع الحد الأوسط بين الطرفين، وبناءً عليه يتضمن في مقدماته «المقول علىٰ الكل» فعلاً وظهوراً، ومع ذلك فإنه في النتيجة يقدم استنتاجاً مخالفاً له ومضاداً للطبيعة؛ فبينما كان ينبغي له أن يجمع بين حمل المحمول الأعلىٰ علىٰ الموضوع الأدنىٰ، فإنه علىٰ العكس من ذلك يستنتج الأدنىٰ من محمول الأعلىٰ، وهو ما يخالف توقعنا الطبيعي.

ومن هنا يتضح بطلان الاعتراض الذي يسوقونه بخصوص ضربي «سيزاري» (Cesare) و«كامستريس» (Camestres) في الشكل الثاني، و«داتيسي» (Datisi) و«ديساميس» (Disamis) في الشكل الثالث؛ إذ إن المقارنة غير لائقة، فقد قلنا إن هناك سببين يجعلنا نسمي أحد الطرفين «الحد الأكبر» بدلاً من الآخر: السبب الأول هو ترتيب الحدود في المقدمات فعلاً وفقًا لـ «المقول علىٰ الكل»؛ فإن ذلك الحد الذي هو الأعلىٰ في الحمل نسميه «الأكبر»، والمقدمة التي هو فيها نسميها «المقدمة الكبرىٰ»؛ أما الحد الذي يُجعل موضوعًا للباقي فنسميه «الأصغر»، وتلك المقدمة نسميها «الصغرىٰ».

والسبب الآخر هو ترتيب المقدمات نفسها، المأخوذ من ترتيب حدي المسألة المقترحة منذ البداية، فبما أنه لا يمكن اشتقاق أي ترتيب للحدود من حملها في المقدمات ذاتها – إذ يشغل الطرفان موضعًا متساويًا فيها – فلا يمكننا الحكم بأيهما يُسمىٰ الأكبر وأيهما الأصغر، ولا أي المقدمتين هي الكبرىٰ وأيهما الصغرىٰ؛ ولذلك نسمي «كبرىٰ» تلك التي نصدِّر بها الكلام، و«صغرىٰ» تلك التي نذكرها لاحقًا، مع مراعاة المسألة المقترحة منذ البداية.

ومن بين هذين السببين، فإن الأول هو الأكثر فاعلية وإلزامًا بمراحل، وطالما توفر لدينا، فلا نلتفت إلىٰ الآخر؛ فمتىٰ ما كانت الحدود مرتبة في المقدمات وفقًا لـ «المقول علىٰ الكل»، فلا ننظر في أيِّ المقدمات قد وُضعت أولاً لنسميها الكبرىٰ، بل نسمي «كبرىٰ» تلك التي تحتوي علىٰ الحد الأعلىٰ حملاً، حتىٰ لو وُضعت بعد المقدمة الأخرىٰ، كما نجد غالبًا في كتب **أرسطو** أن المقدمة الصغرىٰ قد قُدمت علىٰ الكبرىٰ.

وبناءً عليه، فإن ذلك القياس المكون من مقدمتين كليتين موجبتين، والذي يزعمون أنه في الشكل الرابع، لن يحكم عليه **أرسطو** بأن له نسجًا للمقدمات يختلف عن الضرب الأول من الشكل الأول، المسمىٰ «باربارا» (Barbara)؛ لأنه بما أن «المقول علىٰ الكل» حاضر بالفعل، فإن الحد الأعلىٰ حملاً يسمىٰ دائمًا «الأكبر»، والمقدمة التي تحتويه تسمىٰ دائمًا «الكبرىٰ»، حتىٰ لو ذُكرت الصغرىٰ قبلها.

ولذلك فإن حيلة الخصوم باطلة تمامًا، وهي زعمهم أنه عند تبديل وضع المقدمات في الشكل الأول يتغير الضرب والشكل؛ إذ يظل الشكل نفسه والضرب نفسه؛ لأن الحد الأكبر يظل هو نفسه وكذا الحد الأصغر؛ ذلك أن «المقول علىٰ الكل» مطبوع في أذهاننا بحيث إننا، مهما كان ترتيب المقدمات، نأخذ دائمًا كحد «أكبر» ما يُحمل علىٰ الأوسط، وكحد «أصغر» ما يُجعل موضوعًا للأوسط، وهذا في ذهن كل إنسان سليم العقل بمقتضىٰ الغريزة الطبيعية.

ولذلك يجب تفنيد خيال هؤلاء الرجال تمامًا، وهو أن الحد الأعلىٰ حملاً يجب أن يسمىٰ «الأصغر» بينما الأدنىٰ يسمىٰ «الأكبر»؛ فهذه حيلة صناعية وضعها فرد واحد، وليست من شأن الجميع ولا الأغلبية، وهي خالية من أي نظام طبيعي، بل هي مخالفة للطبيعة.

أما بخصوص «سيزاري» و«كامستريس»، وكذلك «داتيسي» و«ديساميس»، فللأمر شأن آخر ومختلف تمامًا؛ ففي هذه الحالات، عندما يغيب الاعتبار الأول، نلجأ إلىٰ الثاني؛ ولأنها لا تملك فعليًا «المقول علىٰ الكل» في المقدمات، بل كلا الطرفين فيها موضوعان علىٰ قدم المساواة، فلا مكان للاعتبار الأول هناك، ولا يمكننا بسبب الحمل تسمية هذا حداً أكبر أو أصغر بدلاً من ذاك؛ حينئذٍ ننظر في الاعتبار الثاني،

ويمكننا تسمية أيهما شئنا «الأكبر»، دون أن يكون ذلك في هذه الحالة مضاداً للطبيعة ولـ «المقول علىٰ الكل» أكثر من الحالة الأخرىٰ؛ ومن هنا جاء كون «سيزاري» و«كامستريس» ضربين مختلفين في الشكل الثاني، وكذا «ديساميس» و«داتيسي» في الثالث.

أما ما يقولونه بخصوص ذلك الضرب السالب في الشكل الرابع، فهو باطل ومختلق، وكان ذلك الضرب علىٰ هذا النحو: (لا إنسان فرس، كل إنسان حيوان، إذن بعض الحيوان ليس فرساً)؛ فيقولون إن الأرسطيين لا يمكنهم الاعتراض علىٰ هذا الضرب بأنه في الشكل الأول وأن مقدمته الصغرىٰ قد قُدمت علىٰ الكبرىٰ، كما اعترضوا علىٰ الضرب الموجب الآخر؛ لأنه إذا قيل إن التي وضعت أولاً هي الصغرىٰ وأن القياس في الشكل الأول، فسيلزم من ذلك أن تكون الصغرىٰ سالبة في الشكل الأول، وهو ما لا يمكن؛ إذ لا يُستنتج شيء في الشكل الأول من صغرىٰ سالبة؛ ولكن هذا الضرب الذي وضعناه هو قياس منتج.

وبما أنه لا يمكن وضعه في الشكل الأول، ولا في الثاني ولا الثالث من باب أولىٰ، فإنه يبقىٰ ضرباً خاصاً بالشكل الرابع.

غير أن هذه الأمور، وإن كان لها بعض الظهور، إلا أنها تفتقر إلىٰ الحقيقة؛ فلدينا قانون دائم وكلي، وهو أنه متىٰ ما وضع الأوسط بين الطرفين، سواء فُعل ذلك بشكل جيد أو سيئ، فهو «الشكل الأول»؛ إذ يُحكم علىٰ الشكل الأول ليس من نفع الضرب، بل من وضع الحد الأوسط.

ولذلك سمىٰ **أرسطو** في الشكل الأول ليس فقط تلك الضروب الأربعة النافعة، بل أيضاً جميع الضروب الأخرىٰ غير النافعة؛ ولذا يجب أن يُقال إجمالاً إن هذا

القياس السالب، الذي يضعه هؤلاء الرجال في الشكل الرابع، هو في الحقيقة في الشكل الأول، لكنه غير نافع وغير منتج لكون صغراه سالبة؛ فهو بحسب الحق والطبيعة لا ينتج شيئًا، وإن اتفق له أن يستنتج نتيجة محددة بشكل صناعي ومائل؛ ولكن كون هذا ليس استنتاجًا طبيعيًا، فهذا ما يمكن لأي قاضٍ منصف سليم العقل أن يدركه بالتأمل الدقيق.

فدائمًا، عندما يوضع الأوسط بين الطرفين، تُحكم بأنها «المقدمة الكبرىٰ» تلك التي تحتوي علىٰ الحد الأعلىٰ حملاً، و«الصغرىٰ» تلك التي تحتوي علىٰ الأدنىٰ؛ ولذلك فإن الفكر الطبيعي لجميع البشر سيقع علىٰ النتيجة المنعكسة؛ إذ يتوقع الجميع من تلك المقدمات نتيجة يُحمل فيها الحيوان علىٰ الفرس، وإن كان الضرب غير منتج وغير نافع؛ ولذلك فإن استنتاج النتيجة المنعكسة (بعض الحيوان ليس فرسًا) يخالف كل توقع لأذهاننا ويضاد الفكر الطبيعي.

ولم يكن هذا الضرب السالب مجهولاً عند **أرسطو**، وهو الذي يبدو أن هؤلاء يهرعون إليه؛ فقد تحدث عنه في الفصل الثامن من المقالة الأولىٰ من «التحليلات الأولىٰ»، وهو الضرب الذي يسميه اللاتين «فابيسمو» (Fapesmo)، أو «فريزيزوموروم» (Frisesomorum) إذا كانت الكبرىٰ جزئية، وهذان ضربان يضعهما اللاتين بحق في الشكل الأول، لكنهم يسمونهما منتجين بشكل مائل ومضاد للطبيعة.

ولهذا السبب لم يرغب **أرسطو** في ذكرهما في معرض أشكال القياس؛ لأنه لم يلتفت في الأشكال إلا للقياسات المنتجة طبيعيًا، واستبعد كل ما عداها؛ ومع ذلك فقد أشار إليها خارج الأشكال، كما نرىٰ في الفصل الثامن، حيث قال إن هذه تنتمي

للشكل الأول لكنها تنتج بشكل مائل، وأضاف أن قياسات من هذا النوع المنتجة مائلاً يمكن أن تُشكل في الأشكال الأخرىٰ أيضاً، وهو ما تركه لنا لنتأمله؛ لأنها ليست قياسات منتجة طبيعياً، ولا تستحق الذكر ضمن الأشكال.

فنحن الذين ندافع عن أرسطو، يحركنا العقل لا العادة أو محبة المعلم، لنتبع رأيه في أنه لا توجد إلا ثلاثة أشكال منتجة طبيعياً؛ ولن يكون المرء حكماً عالماً ومنصفاً إذا لم يدرك أن الأطباء - لا الفلاسفة - هم الذين أقسموا علىٰ كلمات معلِّمهم؛ فحجة ابن رشد قوية جداً، وهي التي دار حولها خطابنا حتىٰ الآن، وترتكز علىٰ أسس ثابتة لا يمكن حلها.

الفصل الثاني عشر: في عرض حجة ابن رشد الثانية والدفاع عنها ضد الأطباء.

استخدم **ابن رشد** حجة ثانية ضد الشكل الرابع، وهي من هذا القبيل: من خلال الشكل الرابع يُستنتج حمل الشيء علىٰ نفسه، فهو إذن شكل لغو، وغير نافع، ومحال.

ويُثبت المقدَّم هكذا؛ لأنه عندما يستدلون في الشكل الرابع قائلين: (كل إنسان حيوان، وكل حيوان جسم)؛ فإن أي شخص في ذهنه سيفكر طبيعياً في استنتاج هذه النتيجة: (كل إنسان جسم)؛ ومع ذلك فإنهم يستنتجون النتيجة المنعكسة: (بعض الجسم إنسان)؛ لذا يُستنتج من الأول إلىٰ الأخير أن الجسم محمول علىٰ الجسم؛ إذ لا يمكن لمن يسمع تلك المقدمات ألا يفكر في النتيجة الطبيعية وهي (كل إنسان جسم)، ثم يسمع بعدها العكس الذي لم يكن يتوقعه وهو (بعض الجسم إنسان)؛ لذا، بضم هذه لتلك، يُستنتج من خلال الشكل الأول أن (بعض الجسم جسم)، وهو حمل واستنتاج محال.

ويبدو لي أن الأطباء يردون علىٰ هذه الحجة بثلاث طرق:

١. أولاً: ينكرون أن فكرنا الطبيعي يقع علىٰ تلك النتيجة (كل إنسان جسم)؛ (الرد الأول للأطباء): فبمجرد ترتيب المقدمات كما يجب ترتيبها وفقاً للشكل الرابع، يقولون إن تلك النتيجة (بعض الجسم إنسان) تُستنتج

طبيعيـاً، وهي المتوقعة من أي شـخص، وبناءً عليه لا يتبع ذلك حمل الشيء علىٰ نفسه.

٢. ثانيـاً: يقولون إنه وإن اسـتُنتج أن الجسـم محمول علىٰ الجسـم، فإنه لا يُؤخذ بكونه هو نفسه، بل بكونه مختلفـاً؛ لأنه لا يُنظر فيما إذا كان هو نفسه أو مختلفـاً؛ ولـذلـك، إن لم يكن في الواقع الفعلي، فعلىٰ الأقـل وفقـاً للاعتبار، يكون الحمل علىٰ شيء مختلف لا علىٰ الشيء نفسه، وهذا كافٍ لتجنب الإحالة.

٣. وأخيراً: يقولون، هب أن ذلك كذلك، دون تسـليم به، بأنه يوجد اسـتنتاج للشـيء من نفسـه؛ فإن هذا بالفعل غير لائق في المادة، لكنه ليس كذلك في الصـورة والقوة الاسـتنتاجية، وهي التي يجب أن ننظر إليها وحدها في هذه الحـالـة، تمـامـاً كمـا اعتبرهـا **أرسـطو** وحـده، متنحيـاً عن المـادة، في «التحليلات الأولىٰ»؛ فإنه حتىٰ في الشـكل الأول، إذا قلنا (كل ضـاحك إنسـان، وكل إنسـان ضـاحك)، سـيلزم من ذلك أن (كل إنسـان إنسـان)؛ وصـورة القياس هذه هي الفضـلىٰ، ولا يمكننا إدانتها طالما أننا منشـغلون بالنظر في الصورة وحدها.

وعلىٰ هـذا الحل الأخير يبدو أن المدافعين عن **جالينوس** يعتمدون أكثر من غيره، وهكذا، رداً علىٰ حجة **ابن رشد**، ينكـرون محالية اللازم؛ ويؤكدون أخيراً الحل بقلب الحجة نفسها ضد **أرسطو**، سواء لأنه في الأشكال الأخرىٰ أيضـاً يمكن استنتاج الشيء من نفسه، كالإنسان من الإنسان من خـلال الحد الأوسط «الضاحك» في الشكل الأول، كما قيل قبل قليل، وأيضـاً لأن **أرسـطو**، في تعليمـه عكس المقدمات لرد القياسـات

الأخرىٰ إلىٰ الشكل الأول، يقع بالمثل في هذا المحال، بحيث جعل الشيء محمولاً علىٰ نفسه؛ فلهذه المقدمة (كل إنسان حيوان)، علمنا أن تُعكس إلىٰ (بعض الحيوان إنسان)، وبضمها نستنتج في «داريي» (Darii) أن (بعض الحيوان حيوان)؛ ولذلك فإن حجة **ابن رشد**، إن كانت صالحة ضد **جالينوس**، فهي ليست أقل صلاحية ضد **أرسطو**؛ هكذا قالوا.

أما أنا، وإن كنت لا أعزو لهذه الحجة الأخيرة **لابن رشد** من القوة ما عزوته للأولىٰ التي كانت بالغة الفاعلية؛ إلا أنني - دفاعاً عن **ابن رشد** في هذا أيضاً بقدر ما أستطيع - أقول إن ردهم الأول لا يمكن أن يصمد؛ لأنه قد تم تفنيده منا بالكامل بالفعل.

فقد أظهرنا أن فكرنا الطبيعي لا يقع علىٰ نتيجة الشكل الرابع، بل علىٰ عكسها، الذي يُستنتج طبيعياً من خلال الشكل الأول؛ ففي تبيان ماهية الاستنتاج الطبيعي، قلنا إنه يكون عندما يكون الأعلىٰ في النتيجة هو الأعلىٰ في المقدمات أيضاً، والأدنىٰ في النتيجة هو الأدنىٰ في المقدمات؛ وهذا في الواقع، وإن كان معروفاً بما يكفي ويبدو أنه لا يحتاج إلىٰ دليل، يمكن تأكيده بمشابهة مأخوذة من طبيعية المقدمة بسبب المادة، وهي طبيعية الحمل؛ فكما أن الحمل يكون طبيعياً عندما يُحمل ما ينتمي للآخر خارج الذهن، ويُجعل موضوعاً ما هو تابع للآخر خارج الذهن، كما عندما نحمل الجنس أو الفصل علىٰ النوع، والعرض علىٰ الموضوع؛ فكذلك طبيعية الصورة، أي الاستنتاج الطبيعي، توجد عندما يُحمل في النتيجة ما كان محمولاً في المقدمات، ويُجعل موضوعاً في النتيجة ما كان موضوعاً في المقدمات؛ فكما أنه في الحمل الطبيعي، الذي يسمىٰ طبيعياً بحسب المادة، يُراعىٰ اتفاق المقدمة مع الشيء، بحيث يكون وضع

الحدين أو علاقتهما ببعضهما في المقدمة هو نفسه بين الحدين نفسيهما من حيث هما أشياء موجودة خارج الذهن؛ فكذلك في الاستنتاج الطبيعي، الذي هو طبيعية الصورة، يُراعىٰ اتفاق النتيجة مع المقدمات، بحيث يكون لحدي النتيجة نفس العلاقة ببعضهما التي كانت لهما في المقدمات، وإذا انحرف هذا، كان الاستنتاج ضد الطبيعة.

ولذلك لا يمكنهم إنكار أن من ذلك التركيب للمقدمات يتبع طبيعياً تلك النتيجة (كل إنسان جسم)، تماماً كما صرحنا بالكامل في حجة **ابن رشد** الأولىٰ؛ ولذلك إذا كان لهذه الحجة الثانية **لابن رشد** أي قوة، فإنها تأخذها من الأخرىٰ، الأولىٰ، التي بقوتها وفاعليتها تُعزز هذه أيضاً؛ فإذا صمدت تلك، فإن هذا اللازم يُستنتج بحق من قِبل **ابن رشد**، أي أننا إذا استدللنا من خلال الشكل الرابع، فإننا نستنتج حمل الشيء نفسه علىٰ نفسه.

وبما أن الخصوم أنفسهم، إدراكاً منهم أنه لا يمكن إنكار ذلك، لجأوا إلىٰ الرد الثاني، قائلين إن الشيء نفسه يُستنتج من نفسه، لكن ليس بكونه هو نفسه، بل بكونه مختلفاً.

لكنني أبين أن الشيء نفسه يُستنتج بوصفه هو نفسه؛ فكل حد في القياس يجب أن يكون واحداً وبسيطاً لا متعدداً؛ لأنه لو كان متعدداً، لكان الاستدلال ليس في ثلاثة حدود بل أكثر، ولما أنتج شيئاً؛ وبما أننا نستنتج أن الجسم محمول علىٰ الجسم، فمن الضروري أن نفهم أنه نفس الجسم في النتيجة الذي كان في المقدمات؛ وأن يكون الجسم المحمول والجسم الموضوع هما نفس الشيء، وإلا كان القياس معيباً، لأن مجرد اختلاف الاعتبار كافٍ لجعل الحجة تتكون من أربعة حدود.

وبالنظر في هذه الأمور، تراجعوا إلىٰ الرد الثالث، قائلين إنه ليس من غير اللائق بحسب الصورة أن يُحمل الشيء نفسه علىٰ نفسه.

ولكن هذا الحل الأخير أيضاً يُفند بسهولة؛ فبالرغم من أن **أرسطو** في «التحليلات الأولىٰ» مشغول بالصورة وحدها دون اعتبار للمادة، إلا أنه يعتبر الصورة من أجل المادة، وبحيث يمكن تطبيقها علىٰ المادة لاحقاً؛ لأنه ما لم تكن قابلة للملاءمة مع المادة، فإن صورة القياس نفسها ستكون باطلة وغير نافعة؛ ولذلك فإن تلك الصورة من الاستدلال غير نافعة، وهي التي إذا طبقت علىٰ أي مادة كانت، أنتجت دائماً استنتاجاً لغواً ومحالاً، واستنتجت حمل الشيء علىٰ نفسه، كما يحدث في الشكل الرابع؛ ولكن ليس في الشكل الأول، كما يحاول الخصوم زوراً قلب الحجة ضد الشكل الأول؛ فبالرغم من أنه يمكننا في الشكل الأول استنتاج أن «الإنسان إنسان» من خلال الحد الأوسط «الضاحك»، إلا أن هذا المحال لا يحدث دائماً في الشكل الأول؛ وحين يحدث، فلا يكون ذلك عيباً في الشكل الأول، بل عيباً فيمن يستخدم الشكل الأول استخداماً سيئاً؛ إذ إن أشكال القياس لا تُعالج من قِبل **أرسطو** لكي نسيء استخدامها بعد ملاءمتها للمواد، بل لكي نستخدمها استخداماً حسناً.

أما في الشكل الرابع، فبما أن هذا يحدث دائماً وبالضرورة، فهو عيب ذاتي في الشكل نفسه، لا فيمن يستخدمه؛ ولذلك فحجة **ابن رشد** ضد الشكل الرابع صحيحة، ولكن ليس ضد الشكل الأول.

كما أنها لا تُقلب بنجاح ضد تعليم **أرسطو** لعكس المقدمات؛ لأن الحالتين غير متساويتين؛ **فابن رشد** يرىٰ أننا من خلال مسار القياس نفسه نُقاد لاستنتاج حمل الشيء علىٰ نفسه، وهو استنتاج محال وغير نافع دائماً للمستدلين؛ ولكن هذا لا

يحدث في رد قياسات الأشكال الأخرىٰ إلىٰ الشكل الأول من خلال عكس المقدمات؛ لأننا إذا رددنا قياسـًا في «سـيزاري» إلىٰ «سـيلارنت» (Celarent)، فإننا سـنعكس المقدمة الكبرىٰ، لكننا لن نستخدمهما معـًا في قياس واحد بعينه.

ففي «سـيزاري» سـنسـتخدم (لا «ب» هي «أ»)؛ ثم عكسـها (لا «أ» هي «ب») سـنسـتخدمه في «سـيلارنت»؛ ونقول الشـيء نفسـه في البقية؛ ولذلك لا يحدث أبداً من خلال القياس نفسه، سواء من الشكل الأول أو الثاني أو الثالث، أن نُقاد لحمل الشيء علىٰ نفسه، إلا بالعرض وبخطأ المستخـدم كمـا قيل؛ فلو حـدث ذلك، لكان ذلك الضرب معيبـًا وغير نافع؛ تمامـًا كما يبين **ابن رشد** أن الشكل الرابع بطبيعته معيب وغير نافع.

لذا، فإن مقدار القوة التي تتمتع بها حجة **ابن رشد** الثانية هو أمر جليٌّ؛ لأنها تستمد فعاليتها من الأخرىٰ السـابقة عليها، وبمجرد إزالة تلك سـتكون هذه ضـعيفة وهشـة للغاية؛ ولذا يمكننا القول – بناءً علىٰ هذا – إن هذه الحجة هي نـوع من «اللازمـة» التي استنتجها **ابن رشد** من الحجة الأخرىٰ الأقوىٰ.

الفصل الثالث عشر: في حل حجج الخصوم.

بعد أن جلت حقيقة هذا الأمـــر وتأكدت، يبقىٰ لنا أن نحل الحجج المقدمة نيابة عن **جالينوس** في بداية هذا الاستقصاء؛ الحجة الأولىٰ كانت: يوجد موضع رابع للحد الأوسط، إذن يوجد شكل رابع؛ وهنا يجب إنكار المقدم، فقد أظهرنا أنه ليس موضعًا رابعًا، بل هو نفسه الذي يشكل الشكل الأول؛ ولكن إذا قال الخصوم إنه موضع رابع لأن الأوسط ليس بين الطرفين، بل خارجهما، كونه أعلىٰ من الأكبر وأدنىٰ من الأصغر، فهذه حيلة باطلة تعارض الطبيعة وبالكاد يمكن تصورها.

فبما أن الطرف الأكبر يُحمل علىٰ الأصـغر فهو بذلك أعلىٰ منه، وهم أنفسـهم يثبتون الأوسط بوصفه أعلىٰ من الأكبر؛ فهو إذن أعلىٰ بكثير من الأصغر وفقًا للنظام الطبيعي للحدود؛ ومع ذلك يضعون الأوسط أدنىٰ من الأصغر؛ وبذلك يكون الشيء نفسـه أعلىٰ وأدنىٰ من الشـيء نفسـه في آن واحد في نفس القياس؛ لذا لم يكن ينبغي **لأرسطو** اعتبار هذا الموضع الرابع، هذا إن كان موضعًا رابعًا؛ لأنه مختلق ومضاد للطبيعة ويتضـمن تناقضًـا؛ ولذا، حتىٰ مع قبول المقدم دون تسـليم به، يمكن إنكار اللازم: فلو سـلمنا بأنه موضـع رابع، فليس لهذا السـبب يوجد شـكل رابع؛ لأن هذا الموضع، لكونه منافيًا للطبيعة ومختلقًا، لا ينبغي أن يشكل أي شكل.

للحجة الثانية يجب إنكار المقدمة الصغرىٰ، وهي أن تعريف القياس الذي وضعه **أرسطو** ينطبق علىٰ قياسـات الشكـل الرابع؛ فإنه عندمـا قـال إن القياس هو قول إذا

وضعت فيه أشياء معينة لزم عنها بالضرورة شيء آخر مغاير لها بكون تلك الأشياء موضوعة؛ فقد قصد استنتاجاً طبيعياً، أي ذلك الذي يُستنتج وفقاً لنظام الطبيعة ومن خلال ما قيل في «المقول علىٰ الكل»، كما هو ظاهر لمن يتأمل تلك الكلمات جيداً.

فثمَّة فرق بين أن ننتزع نحن نتيجة من المقدمات، وبين أن تُشتق النتيجة بطريقة ما من خلال نفسها من المقدمات، وتتدفق كأنها أثر يتبع ضرورةً علته الخاصة، وتُبرزها قوة علة ملزمة دون أي تصنع منا؛ وهذا هو المعنىٰ الذي أراد **أرسطو** الإشارة إليه في ذلك التعريف؛ فبمجرد تركيب المقدمات تركيباً جيداً، تتبع النتيجة الطبيعية فوراً من طبيعة المقدمات ذاتها ومن ترتيب الحدود، لا من مجرد حيلة صناعية منا، مثلما هو استنتاج النتيجة عبر الشكل الرابع، الذي يقال إنه يحدث بنا عن طريق الحيلة أكثر مما يتبع من طبيعة تلك المقدمات؛ ففي الحقيقة، تلك النتيجة لا تتبع عبر المسار المستقيم والطبيعي للحدود، بل ضد المسار الطبيعي.

فأرسطو في تعريف القياس لم يقل إننا بحكمنا الخاص نستنتج أيَّ نتيجة كانت من المقدمات الموضوعة، بل قال إنه بوضع المقدمات يلزم بالضرورة أن تتبع النتيجة بسببها، مشيراً إلىٰ أن النتيجة تتبع فوراً بنظام طبيعي معين، وخارج كل حيلة بشرية، وحتىٰ دون استنتاجنا نحن، بل وحتىٰ ضد إرادتنا.

للحجة الثالثة يجب إنكار المقدمة الكبرىٰ؛ وهي أن كل قياس ينتج ويمكن رده إلىٰ الشكل الأول يستحق أن يوضع ضمن الأشكال؛ فقد قلنا إن **أرسطو**، في بداية المقالة الثانية من «التحليلات الأولىٰ» وفي الفصل الثامن من المقالة الأولىٰ، أشار إلىٰ تلك القياسات المنتجة مائلاً وأظهر كيف تُرَد إلىٰ الشكل الأول؛ ومع ذلك لم يتنازل عن تسميتها ضمن الأشكال.

فمن المؤكد أن كل قياس منتج، سواء كان حقًا وطبيعيًا، أو مائلاً وضد الطبيعة، فإنه ينتج بقوة «المقول علىٰ الكل»، وبناءً عليه يمكن رده إلىٰ الشكل الأول؛ ومع ذلك فقد صمم **أرسطو** علىٰ أن يضع ضمن الأشكال فقط تلك التي تنتج طبيعيًا؛ أما تلك التي تستنتج النتيجة ضد الطبيعة وضد «المقول علىٰ الكل»، فهي ليست مستخدمة بين البشر الذين يستدلون طبيعيًا.

ولذلك عندما يقولون إن كل قياس يمكن رده إلىٰ الشكل الأول يجب أن يُوضع في شكل ما، فهذا يجب إنكاره إذا أُطلق علىٰ عواهنه؛ أما إذا أضيف هذا الشرط فيجب قبوله؛ ولكن حينئذٍ سننكر المقدمة الصغرىٰ، لأن قياسات الشكل الرابع ليست من هذا النوع.

ويمكننا أيضًا الإجابة بطريقة أخرىٰ، بتسليم الحجة كاملة: فقد أظهرنا بالفعل أن كل تلك القياسات التي يضعها هؤلاء في الشكل الرابع هي في الحقيقة في الشكل الأول، وقد قال **أرسطو** إنها تنتمي للشكل الأول ولكن كمنتجة مائلاً؛ ولذا ذكرها خارج الأشكال كما قيل؛ فكل قياس إذن ينتج ويمكن رده إلىٰ الشكل الأول، يجب أن يوضع في شكل ما إما مباشرة وإما مائلاً؛ وهذه التي يرجعها الخصوم للشكل الرابع، هي منتجة مائلاً في الأول، ويمكن ردها إليه نفسه كمنتجة مباشرة.

للحجة الأخيرة نقول إن القياس يمكن تسميته غير نافع لسبب مزدوج؛ بطريقة ما لأنه لا ينتج شيئًا مؤكداً، إذ يُستنتج منه تارة نتيجة موجبة وتارة سالبة؛ وقياسات من هذا النوع اعتبرها **أرسطو** في كل شكل علىٰ حدة ورفضها بوصفها غير نافعة؛ إذ يبدو أن لها «مقولاً علىٰ الكل» مثل الأخريات النافعة، لكنها في الحقيقة لا تملكه إلا ظاهريًا.

ولكن يقال عن أخرىٰ إنها غير نافعة لسبب آخر؛ لأنها ليست قيد الاستخدام لدىٰ السواد الأعظم من البشر الذين يستدلون بالفطرة الطبيعية؛ فبالرغم من أنها تستنتج نتيجة معينة، إلا أنها تفعل ذلك بشكل مائل وضد الطبيعة، ولا تلتزم بقاعدة «المقول علىٰ الكل» لا حقـًا ولا ظاهراً؛ وهذه لم يرغب **أرسطو** حتىٰ في تسميتها ضمن الأشكال، ولذلك لم يقبلها ولم يرفضها؛ لأنها لا تسلك ولا يبدو أنها تسلك الطريق الطبيعي.

ومثل هذه هي قياسات الشكل الرابع، التي ليست غير نافعة بالسبب الأول، فنحن نقر بأنها تستنتج نتيجة معينة، ولكنها بالسبب الثاني غير نافعة؛ لأنها مائلة ومضادة للطبيعة وليست مستخدمة علىٰ الإطلاق بين السواد الأعظم من البشر؛ ولهذا السبب لم يذكرها **أرسطو** ضمن الأشكال، بل فقط خارج الأشكال كما قيل.

ويمكننا أيضـًا أن نسلم بأن هذه قياسات نافعة، بالمعنىٰ الذي فيه «نافع» يقابل «غير نافع» المأخوذ بالمعنىٰ الأول، وبناءً عليه يجب وضعها في شكل ما، ولكن ليس مباشرة بل مائلاً؛ فإنه من المنسجم مع العقل أنه كما أنها تستنتج النتيجة مائلاً، فكذلك ينبغي أن توضع مائلاً وبشكل ثانوي في الشكل؛ لذا ليس من الضروري إضافة شكل رابع؛ إذ إن كل هذه موجودة في الشكل الأول بوصفها منتجة مائلاً.

نهاية الكتاب

الفهرس

الفصل الأول: في تصدير الكتاب ٧

الفصل الثاني: في بيان أصل عدد أشكال القياس ٩

الفصل الثالث: في بيان الشكل الرابع ١٢

الفصل الرابع: في عرض حجج كثيرة لصالح الشكل الرابع ١٤

الفصل الخامس: في ثنائية المنطق، وثنائية القياس: الطبيعي والصناعي ١٦

الفصل السادس: في أن «المقول علىٰ الكل» و«المقول علىٰ لا شيء» هما الأصول الطبيعية لجميع الأقيسة المنتجة ١٩

الفصل السابع: في رد الأقيسة الأخرىٰ إلىٰ الشكل الأول ٢٤

الفصل الثامن: وفيه يُبسط برهان **ابن رشد** الأول ضد الشكل الرابع، والذي يُبين من خلاله أنه ليس شكلاً طبيعيًا ٢٩

الفصل التاسع: رد أتباع **جالينوس** علىٰ حجة **ابن رشد** الأولىٰ ٣٧

الفصل العاشر: وفيه يُهاجم الرد، ويُبين أن حجة **ابن رشد** لا يمكن قلبها ضد الشكلين الثاني والثالث ٤٢

الفصل الحادي عشر: في أن حجة **ابن رشد** هي الأكثر فاعلية ضد الشكل الرابع وحده ٥٠

الفصل الثاني عشر: في عرض حجة **ابن رشد** الثانية والدفاع عنها ضد الأطباء ٥٦

الفصل الثالث عشر: في حل حجج الخصوم ٦٢

الفهرس ٦٦